# The role of audit committees in reducing the risk of external Auditors Engagement Regarding Accepting Assignment An Applied research in a sample of Iraqi private banks And Audit Bureaus

م.ق.د. نوار محمد منير علي
ديوان الرقابة المالية الاتحادي

أ.م.د فيحاء عبد الله يعقوب
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد

## المستخلص

يهدف البحث إلى الوقوف على اهم البواعث التي ادت إلى زيادة الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات وتحديداً ابراز دور لجان التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة في التقليل من خطر ارتباط المدقق الخارجي وترشيد حكمه بشان قبول التكليف بعملية التدقيق وذلك باستقراء بعض التجارب العالمية بهذا المجال، و تم اجراء دراسة ميدانية لعينة من المصارف العراقية الخاصة، لتقييم دور لجان التدقيق المشكلة حاليا فيها، وفقا لقانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ والتعرف على الاداء الفعلي لهذه اللجان ودورها في التوصية بترشيح المدقق الخارجي والموافقة على تعينه والارتباط معه وتحديد اتعابه، وتقديم التسهيلات اللازمة له، بهدف أداء مهامه التدقيقية من خلال التنسيق بينه وبين التدقيق الداخلي، والعمل كقناة اتصال بينه وبين مجلس الادارة، ومتابعة مدى استجابة الادارة للملاحظات الواردة بتقريره والعمل على معالجتها وتلافيها، لكي يتم التوصل الى ارشادات مقترحة لتقدير خطر ارتباط المدقق الخارجي وأحكامه بشأن قبول التكليف موجهة الى مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات في جمهورية العراق لمساعدة المدققين الخارجين على التعامل مع خطر الارتباط وترشيد حكمهم المهني بقبول التكليف، ولتحقيق أهداف البحث تم التركيز في الدراسة الميدانية على الآتي:

- دراسة وتقييم واقع الأداء الفعلي الحالي للجان التدقيق في المصارف العراقية الخاصة عينة البحث من خلال دراسة التقارير المالية السنوية المنشورة لتلك الشركات للفترات من سنة ٢٠٠٩-٢٠١٢، ولاسيما فيما يتعلق بلجنة التدقيق، والزيارات الميدانية لتلك المصارف وبعض المسؤولين في المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان في البنك المركزي العراقي.

تصميم استبانة لاستطلاع آراء عدد من المدققين الخارجين في مكاتب وشركات التدقيق المعتمدة بواقع (50) استبيانة.

## Abstract

The research aims to identify the most important concerns that led to the increase of interest in the topic of corporate governance and specifically highlighting the role of the audit committees of the Administration Board in reducing the risk of the auditor and the rationalization of professional judgments، in particular about accepting the assignment and setting the fees of the audit process by extrapolating global experience in this area ، and a field study is conducted for a sample of private Iraqi banks to evaluate the role of audit committees constituted currently per with bank law no. (94) of 2004 and to be acknowledged with actual performance of these committees and their role in recommending the nomination of external auditor to be employed، setting the fees for him and being provided with necessary facilities to perform his audit missions by coordinating with internal audit and

working as communication channel with administration board، and to follow up how the administration responds to observations mentioned in his report to be tackled and avoided. Then suggested disciplines are concluded to estimate the risk of auditors' engagement regarding accepting assignment and setting fees. These disciplines are addressed to the Council of Accounting and Auditing profession in Republic of Iraq to assist auditors in dealing with engagement risk and rationalize their professional judgments concerned with that judgment. To accomplish the goals of the research، the following items are studied thoroughly in the field study:

- Studying and assessing current and actual performance of audit committees in private Iraqi banks as a sample of research by studying released financial annual reports of these companies for the period 2009-2012 ، as well as some officials in directorate general of banking and credit control in the CBI.
- Design a questionnaire to solicit the views of a number of auditors in the offices and audit firms approved، and distributed (50) questionnaire .

**Key word : external auditor، audit committee، Engagement risk, Accepting Assignment.**

**المقدمة:**

يتزايد الاهتمام العالمي بدور لجان التدقيق بصفتها آلية رقابية من اليات حوكمة الشركات تهدف الى تعزيز فاعلية نظم الرقابة الداخلية، وفاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي، ان تشكيل لجان التدقيق وقيامها بمسؤولياتها الاشرافية والرقابية يساعد بشكل فاعل على تلافي اوجه القصور التي تعاني منها شركات الاعمال المختلفة، فضلاً عن دورها في ترشيد الحكم المهني للمدققين الخارجين والخاص بقبول العميل الجديد او الاستمرار مع العميل الحالي، ويُعَد هذا الحكم من اهم واخطر الاحكام المهنية التي تواجه المدقق الخارجي، اذ يترتب على الخطأ في اصدار هذا الحكم احتمال تعرض المدقق الخارجيللمسائلة القانونية والدخول في قضايا ومنازعات نتيجة لقبوله عميل كان يجب رفضه، أو قد يترتب على اصدار هذا الحكم احتمال فقدان مكتب التدقيق لأرباح ناتجة عن رفض عميل كان يجب قبوله. ومهنياً يوجد خطر مترتب على الحكم المتعلق بقبول أو رفض العميل ويطلق على هذا الخطر بخطر الارتباط وهو الخطر الكلي المرتبط بمهمة التكليف وقبل الشروع في عملية قبول العميل، لذا كان لزاماً على المدقق الخارجي تقدير المستوى المقبول من خطر الارتباط، ومن هذا المنطلق سيحاول البحث تسليط الضوء على اهم المتغيرات التي يسترشد بها المدقق الخارجي في اصدار حكمه المهني بشأن قبول التكليف في ظل الدور الحوكمي للجان التدقيق وتقديم ارشادات مقترحة لتقدير خطر ارتباط المدقق الخارجي وترشيد حكمه بشأن قبول التكليف موجهة الى مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات في جمهورية العراق.

## ١- المحور الاول : منهجية البحث

### ١-١ مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث في الاتي:

١. كيف يؤثر التزام الشركات المساهمة في العراق ومن بينها المصارف الخاصة في مجال تشكيل لجان التدقيق على إصدار المدقق الخارجي حكم الارتباط بالعميل وكيف يقدر خطر الارتباط الذي يعد المتغير المهم في هذا الحكم؟

٢. هل يؤثر خطر الارتباط على حكم المدقق الخارجي بقبول التكليف ؟

**١-٢ اهمية البحث**

**تنبع اهمية البحث من خلال اهمية تشكيل** لجان التدقيق وتحديد مهامها وواجباتها في الشركات المساهمة ومنها المصارف الخاصة باعتبارها احد الركائز الرئيسية للحوكمة في التقليل من خطر الارتباط (ومكوناته ) وترشيد الحكم المهني لمدقق الخارجي بشان قبول التكليف.

**١-٣ هدف البحث**

يسعى البحث الى ابراز دور لجان التدقيق في التقليل من خطر ارتباط المدقق الخارجي وقبول التكليف ، وعرض ومناقشة مفهوم خطر الارتباط وحكم المدقق الخارجي بشان قبول التكليف، وصولا الى تقديم ارشادات مقترحة لتقدير خطر الارتباط المتمثل بالخطر الكلي المرتبط بمهمة التكليف وقبل الشروع في عملية قبول العميل لمساعدة المدققين الخارجين في ترشيد احكامهم المهنية بشان قبول العملاء الجدد .

**١-٤ فرضية البحث**

يقوم البحث على فرضية مفادها " هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين فاعلية لجان التدقيق في المصارف عينة البحث ودورها في التقليل من خطر الارتباط من قبل المدقق الخارجي" ، هذا وتنبثق عن هذه الفرضية فرضية فرعية مفادها: **يؤثر مستوى خطر الارتباط المقدر عكسيا على حكم المدقق الخارجي بشان قبول التكليف بعملية التدقيق.**

**١-٥ حدود البحث**

تناول البحث دراسة تحليلية لتقارير عن المصارف العراقية الخاصة كعينة للبحث هي(مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الشمال ،المصرف الاهلي العراقي)،معتمدة على اعمال لجان التدقيق ودورها في تعين المدقق الخارجي، فضلا عن اختيار عينة من مكاتب وشركات التدقيق في القطاع الخاص، لمعرفة الالية المتبعة من قبلهم في عملية اصدار حكمهم بشان قبول العملاء الجدد .

**١-٦ الإسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل الإجابات**

اعتمدت في تحليل النتائج الإحصائية لِكُلِّ فقرة من فقرات المحاور التي تضمنتها الإستبانة ،بغية إختبار فرضيات البحث .ولتحقيق الأهداف البحث ،فيما يتعلق بالضوابط المقترحة للتقليل من خطر إرتباط المدقق الخارجي وترشيد أحكامه المهنية بشأن قبول التكليف بشكل عام وفي ظل دور لجان التدقيق للشركات المساهمة ومنها المصارف الخاصة بشكل خاص، وذلك من خلال إستمارة إستبيان شملت أربعة محاور رئيسة، تضمن المحور الأول لجان التدقيق و تناول الأسئلة حول دور لجنة التدقيق في تعزيز فاعلية وإستقلالية التدقيق الخارجي، وتضمن المحور الثاني خطر الإرتباط ومكوناته الثلاثة (خطر أعمال العميل،خطر أعمال المدقق الخارجي وخطر التدقيق) وتناول الأسئلة حول العوامل والمتغيرات التي يفترض أن تؤثر بتلك المخاطر ،أما المحور الثالث فتضمن أثر خطر الإرتباط المقدر على حكم المدقق الخارجي بشأن قبول التكليف ،وتناول الأسئلة حول العوامل والمتغيرات التي تؤثر في حكم المدقق الخارجي بقبول الإرتباط بالعميل الجديد أو الإستمرار مع

العميل الحالي، هذا وتم تفريغ البيانات وتبويبها وتحليل نتائجها بإستخدام النسب المئوية، والوسط الحسابي والإنحراف المعياري ،وقد تم الإعتماد على الإختبار اللامعلمي non (parametric) إذ عندما تؤخذ المقاييس أو المشاهدات في صورة رُتَبْ وليس في صورة مقاييس كمية يصبح من المناسب إستعمال الطرائق اللامعلمية ،فضلاً عن أن هذه الطرق لاتعتمد على إفتراض شكل معين لتوزيع المجتمع الأصلي، وإستخدم إختبار Wilcoxon Signed Rank Test لمعرفة الوسيط المتوقع (Estimated Mediam) و P.value لكل سؤال من الأسئلة ذات الإجابات الترتيبية وذلك لإختبار درجة موافقة أفراد العينة على كل سؤال من أسئلة قائمة الإستبيان، ولتحديد مدى أهمية العوامل المعطاة لكل متغير فقد تم إستخدام نفس الإختبار لقياس كل متغير (حيث قام الباحثان بتحليل كل سؤال على حدة لإختبار وسيط درجة الموافقة على ذلك السؤال وتم ترتيب الأسئلة لكل متغير وفقاً لمتوسط درجة الموافقة على كل سؤال – حيث يختبر ما إذا كان وسيط درجة الموافقة يتجاوز ٣ أم لا)،وذلك بإستعمال برنامج Minitab 16 وبرنامج SPSS 21 وتُعّد هذه البرامج برامج إحصائية جاهزة.

وتتمثل فروض هذا الاختبار في

- H0 : Median ≤ 3 – ويعني هذا الفرض عدم موافقة أفراد العينة على السؤال
- H 1: Median > 3 – ويعني هذا الفرض موافقة أفراد العينة على السؤال

ويعتمد هذا البرنامج أو الإختبار في إصدار الحكم على قيمة p–Value عند مستوى ثقة (95%)، ولإصدار الحكم برفض أو قبول فرض معين فإنه يجب إتباع قاعدة الحكم التي تقوم على مقارنة p– Value المحسوبة بإستخدام البرنامج بنسبة (0.05) بحيث إذا كانت قيمة p– Value أقل من (0.05) فإننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل (الإدعاء أو فرض الدراسة الخاص بمشكلة البحث) والعكس في حالة إن p–Value أكبر من (0.05) فإننا في هذه الحالة نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل (الإدعاء أو فرض الدراسة الخاص بمشكلة البحث )

ولدراسة وإختبار الفروض المتعلقة بمشكلة البحث تم إستعمال إختبار معامل إرتباط الرتب لسبيرمان عند إجراء إختبارات الفروض عن معامل الإرتباط في حالة البيانات الترتيبية، إذ تتحدد العلاقة بين المتغيرين على أساس رُتَبْ مشاهدات كل متغير على حدة ولهذا فقد قام الباحثان بحساب معامل الإرتباط لسبيرمان (معامل إرتباط الرُتَبْ)،نظراً لطبيعة المتغير الترتيبية كما تم إجراء إختبار معنوية معامل الإرتباط .

**اختبار ثبات اداة القياس** تم إستعمال إختبار كرونباخ الفا Cronbachs Alpha للاتساق الداخلي والذي يُعّد من الإختبارات الإحصائية المهمة لتحليل بيانات قوائم الإستقصاء، وتأخذ قيمة معامل إختبار كرونباخ الفا قيما تتراوح بين (صفر و١٠٠%)، إذ كانت هذه البيانات بها ثبات فان هذا المعامل يكون مساويا للواحد الصحيح ،وإذا كان هذا المعامل مساويا للصفر فهذا يعني عدم ثبات البيانات إن أصغر قيمة مقبولة لمعامل كرونباخ الفا هي (٦٠%) وأفضل قيمة تتراوح بين (٧٠%– ٨٠%). ولإستخراج الثبات على وفق هذه الطريقة تم إستعمال جميع إستمارات البحث البالغ عددها (٥٠) إستمارة .

**١-٧ الدراسات السابقة**

**١-٧-١ الدراسات التي تناولت لجان التدقيق**

**١- دراسة ذياب ٢٠١٠ دور لجان التدقيق في تعزيز فاعلية حوكمة الشركات المساهمة في العراق بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة**" تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم حوكمة الشركات والمبادئ العامة التي تستند اليها والمعايير ذات الصلة بتشكيل لجان التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وتقييم لجان التدقيق في عينة من مصارف القطاع الخاص العراقية ومستوى انجاز المهام والواجبات المناطة بأعضائها ومجالات التطوير بما يعزز فاعلية الحوكمة في تلك المصارف وتوصلت الدراسة إلى استنتاجات أهمها:

- قصور الاطار القانوني والرقابي في العراق ولاسيما قانون الشركات رقم(٢١) لسنة ١٩٩٧ (المعدل) وقانون المصارف رقم(٩٤) لسنة٢٠٠٤ في الاشارة وبوضوح الى مفهوم حوكمة الشركات ولجنة التدقيق.
- هناك دور للجان التدقيق في تعزيز فاعلية الحوكمة في المصارف وذلك من خلال مساهمتها في زيادة فاعلية المدقق الداخلي والخارجي، وفي مساعدتها لاعضاء مجلس الادارة في تنفيذ الاعمال الموكلة لهم، ودورها المهم في ضمان جودة التقارير المالية وتعزيز ثقة اصحاب المصلحة بها.

**٢- دراسة الأمارة ٢٠١١ "تقويم أداء لجنة التدقيق في القطاع المصرفي العراقي بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية** "

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على على مهام اللجنة المنصوص عليها في القوانين والمعايير الدولية ذات العلاقة ،والتعرف على كفاية الافصاح في تقارير اللجنة عن المعلومات المتعلقة بهيكل لجنة التدقيق ومهام اللجنة في المصارف التي تتداول اسهمها في السوق ووضع الية تنظم عمل لجان التدقيق تتضمن دليل ارشادي وقواعد السلوك المهني وتقرير اللجنة وتصميم انموذج لتقويم أداء لجان التدقيق وتطبيقه على عينة من المصارف العراقية .وتوصلت الدراسة الى استنتاجات عدة أهمها: قصور الاطار القانوني العراقي في ما يخص لجان التدقيق وعدم كفاية ما جاء بالقوانين بخصوصها، فضلا عن وجود ضعف في لجان التدقيق في المصارف الحكومية، افتقار التقارير الدورية والسنوية في المصارف التي تتداول اسهمها في سوق العراق للاوراق المالية لمعلومات كثيرة منها مايتعلق بالافصاح عن المعلومات بهيكل لجنة التدقيق،إذ بلغت نسبة الافصاح (٣٢%)، أما فيمايتعلق بمهام اللجنة فقد بلغت نسبة الأفصاح (٣٩%).

**٣- دراسة الرحيلي، ٢٠٠٦ "بعنوان " لجان التدقيق كأحد دعائم حوكمة الشركات في السعودية**" هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات من الناحية النظرية والتطبيقية، مع بحث ومناقشة دور لجان التدقيق

بوصفها أبرز دعائم هذا المفهوم الجديد بالتركيز على حالة المملكة العربية السعودية. وقد توصلت الدراسة إلى استنتاجات عدة منها:

**اولاً**– وجود محاولات جادة لتعميق مفهوم الحاكمية المؤسسية وآليات تطبيق هذا المفهوم عملياً .

**ثانياً**– إن لجان التدقيق في الشركات المساهمة تؤدي دورا مهما في تطبيق الحاكمية المؤسسية كونها تعمل كحلقة وصل بين الأجهزة الرقابية في الشركة ومجلس الإدارة .

**ثالثاً**– ضرورة ايجاد آلية واضحة ومحددة للأشراف ومتابعة تنفيذ الضوابط الجديدة لتشكيل لجان التدقيق في الشركات المساهمة حتى لا ينتهي بها كسابقتها ، مع التأكيد على أهمية التعاون بين لجنة التدقيق في الشركات المساهمة وكل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي الأمر الذي يعزز فعالية الرقابة على هذه الشركات.

**٤- دراسة جباري، خميلي٢٠١٠ " بحث غير منشور بعنوان " دور التدقيق الخارجي في ارساء دعائم الحاكمية المؤسسية (دراسة الفضائح المالية للشركات،Arthur Anderson، World Com، Enron ) في الجمهورية الجزائرية** .انطلقت هذه الدراسة من هدفها المنشود المتمثل بتسليط الضوء على مصطلح الحاكمية المؤسسية من خلال التحديد الدقيق لمفهومها وأهدافها ومحدداتها، وكذلك التعرف على مفهوم وأهداف ومبادئ التدقيق في المؤسسة، مع التركيز بشكل أساس على التدقيق الخارجي، لأهميته في كشف الانحرافات والتلاعبات لضمان معلومات ذات مصداقية وموثوقية عالية يمكن الاعتماد عليها في صناعة القرارات الرشيدة في المؤسسة وإبراز الدور الذي يلعبه التدقيق الخارجي في إرساء دعائم الحاكمية المؤسسية للشركات بهدف دفع المتعاملين والإدارة على حد سواء في محاربة كل صور الفساد وتقليل الانحرافات قدر الإمكان. وقد كانت ابرز استنتاجات الدراسة الاتي:

**اولاً**– خلُصت الدراسة إلى أن الحاكمية المؤسسية هي القواعد والطرق والوسائل التي تدار بها الشركة من أجل الحفاظ على أموال الأطراف ذات العلاقة بها (المساهمين والادارة ومجلس الادارة واصحاب المصالح)

**ثانياً**– كذلك تختلف أهمية الحاكمية المؤسسية للشركات بحسب منظور الجهة، فالمساهمين يسعون الى تعظيم أرباحهم والحفاظ على أموالهم، أما الإدارة فتسعى الى تعظيم القدرة التنافسية للشركة، ومن المنظور الكلي فان تطبيق الحاكمية المؤسسية يؤدي إلى توفير المناخ الملاءم لنمو الاستثمار.

**ثالثاً**– تُعدّ شفافية ومصداقية التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات أحد أهم ركائز الحاكمية المؤسسية ومن هنا تظهر أهمية التدقيق الخارجي بوصفه الجهة المحايدة التي تعمل على زيادة مصداقية هذه التقارير عن طريق عمليات التدقيق الدقيقة ورفع درجة موثوقية هذه التقارير.

**٥-دراسة بعنوان regory &Lilien، The Role of Audit Committee in Corporate Governance 2003**

ركزت هذه الدراسة التي حملت عنوان "**دور لجنة التدقيق في حوكمة الشركات** "على الدور الذي تقوم به لجان التدقيق والمسؤوليات المناطة بأعضائها وأهمية ذلك في ضمان حوكمة جيدة للشركات، إذ يُعدَ الدور الرئيس لأعضاء تلك اللجان والمتمثل بضمان صحة العمليات التي تنجزها إدارة الشركة وكل من المدققين الداخليين والخارجيين الوسيلة المناسبة لضمان جودة التقارير المالية، ومن ثم تعزيز الركائز التي تستند إليها الحاكمية المؤسسية. تشير نتائج هذه الدراسة إلى ضرورة الوفاء ببعض المتطلبات ذات الصلة بجعل لجان التدقيق قادرة على أنجاز الأدوار والمسؤوليات المناطة بها والتي من بينها :

**أولاً**– أن يتمتع أعضاء لجان التدقيق بمستوى ملائم من الالتزام والاستقلال والخبرة الكافية .

**ثانياً**– نشر ثقافة الحوار الصريح والمفتوح بين أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجنة التدقيق فضلاً عن التشجيع على الإشراف النشط و المستقل.

**٢-٧-١ <u>الدراسات التي تناولت خطر ارتباط المدقق الخارجي واحكامه بشان قبول التكليف</u>**

**٦- دراسة 1996، Janet L، Colbert " The concept of audit engagement risk and its component" factors and the factors that influenced on the judgment to accept a new client or continue with the current client**

إن هذه الدراسة والتي حملت عنوان" **مفهوم خطر الارتباط والعوامل المكونة له والعوامل التي تؤثر في حكم قبول العميل الجديد او الاستمرار مع العميل الحالي**" دراسة نظرية تحليلية للتعرف على مفهوم خطر الارتباط والعوامل المكونة له، وتوصلت أن خطر الارتباط يتكون من ثلاث عناصر هي، خطر اعمال العميل، خطر اعمال المدقق الخارجي، خطر المراجعة، وأن خطر الارتباط يوجد في كل مراحل المراجعة. يرتبط خطر اعمال العميل بنشاط العميل وربحيته وسيولته، أما خطر اعمال المدقق الخارجي فهو خسارة ناتجة عن المنازعات القضائية(نتيجة فشل المدقق الخارجي في ابداء رأي ملائم) التي يمكن أن يتعرض لها المدقق الخارجي أو هو اتعابه أو سمعته. يؤثر خطر الارتباط على عملية تخطيط عملية المراجعة.

**٧- دراسة بعنوان "2001، Beaulieu " The effects of judgments' of new clients integrity upon risk judgments' audit evidence and fees**

تقدم هذه الدراسة التي حملت عنوان "**اختبار العلاقة بين سمعة العميل وخطر غش الادارة وكل من ادلة التدقيق وأتعاب المدقق الخارجي**" بحث اثر سمعة منشاة التدقيق على حكم قبول العميل واختبار ومدى وجود تاثير على اتعاب التدقيق.

وتوصلت الدراسة إلى أن امانة العميل وسمعته تهم المدقق الخارجي عندما يقوم بتخطيط ارتباط المراجعة الجديد وذلك لان الارتباط الجديد يتعلق بخطر الفشل ومصدر ائتمان العميل، إذ تؤثر سمعة العميل ايجابيا على بعض العوامل ومنها كمية الادلة والقرائن ومقدار الاتعاب وذلك لان مراقبو الحسابات يقومون بزيادة نطاق اختبارات التدقيق ومقدار الاتعاب عند الحكم على الامانة بانها سيئة. ان ادلة التدقيق المجمعة

والمقترحة ترتبط ايجابيا باتعاب التدقيق المقترحة، وان امانة العميل ترتبط بصورة سلبية بادلة التدقيق المجمعة والمقترحة.

٨- **دراسة بعنوان** "Mcfadden،2005 " " **Clien and engagement acceptance**"

حققت هذه الدراسة التي حملت عنوان " **قبول الارتباط مع العميل**" توضيح الكيفية التي يتم من خلالها قبول الارتباط وخلصت هذه الدراسة لنتائج عدّة تتمثل أنه وفقاً لمعايير رقابة الجودة الصادرة من AICPA فان منشاة التدقيق تحتاج الى وضع سياسيات واجراءات لاعطاء تاكيد معقول بان الارتباط مع عميل تتصف ادارته بنقص الامانة يكون احتماله قليل، وان منشاة التدقيق تاخذ فقط الارتباطات التي يكون من المتوقع بصورة معقولة ادائها كما انها تتفهم الاخطار المهنية المتعلقة بتقديم الخدمات المهنية.

واوصت أن هناك خطوات رئيسة ينبغي مراعاتها ولِكُل العملاء عند اصدار حكم قبول الارتباط وتحديد ما اذا كان هذا الارتباط متطابق مع المعايير المهنية ام لا، وتحديد ما اذا كان هذا الارتباط يحتاج إلى مهارات متخصصة وأثر ذلك الارتباط على استقلال المدقق الخارجي.

**٣-٧-١ <u>الدراسة الحالية وموقفها من الدراسات السابقة</u>**

إن ما ينبغي الاعتراف به اولاً وقبل كل شيء أن الدراسات السابقة منحت الباحثان معلومات قيمة اترشدا بهم في سبيل اتمام هذا البحث.

وقدد لاحظ الباحثان أن اغلب الدراسات السابقة كانت متشابهة بشكل عام على الرغم من تباين الاهداف التي سعت لتحقيقها سواء ما يتعلق منها بدور لجان التدقيق في الشركات والمصارف الخاصة من حيث كيفية تشكيلها ومعايير اختيار اعضاءها وتحديد سلطاتها، وآلية عملها والمهام التي تقوم بها بهدف زيادة تاثيرها في تعزيز فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي وتنشيط دورها وفاعليتها لتتمكن من اقامة شراكة حقيقية بينها وبين التدقيق الداخلي والخارجي بصفتها القوى الرئيسة الثلاثة التي تتكامل مهامها الرقابية من اجل تأدية الدور الفاعل والكامل في حماية الشركة وحقوق جميع ذوي المصالح فيها، وتجدر الاشارة إلى أن الدراسات العربية السابقة لم تتناول مفهوم خطر الارتباط والابعاد المهنية له، في حين الدراسات الاجنبية تناولت خطر الارتباط والعوامل التي تؤثر على احكام المدقق الخارجي بشان قبول العملاء الجدد، وهذا البحث جاء مكملا لما سبقه من دراسات، إلا أن ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة، ما يأتي:

١) يُعدّ هذا البحث الاول من نوعه في تطرقه لموضوع خطر الارتباط ومكوناته وعلاقته باحكام المدقق الخارجي بشأن قبول التكليف لعملاء جدد او الاستمرار مع العملاء الحاليين في ظل الدور الحوكمي المتمثل بلجان التدقيق .

٢) استندت الباحثة في دراسة الدور الذي تؤديه لجان التدقيق في تقدير خطر الارتباط وبناء المدقق الخارجي لحكمي قبول التكليف وتحديد الاتعاب في عينة من المصارف العراقية الخاصة ومكاتب التدقيق.

٣) ايجاد إرشادات مقترحة لتقدير خطر ارتباط المدقق الخارجي لترشيد احكامه المهنية بشان قبول التكليف .

## ٢- المحور الثاني : الجانب النظري

### ٢-١ لجان التدقيق

أكدت العديد من الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات إن لم يكن جميعها على ضرورة وجود لجان للتدقيق في الشركات التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة، بل أشارت إلى أن وجود لجان التدقيق يمثل أحد العوامل الرئيسة لتقييم مستويات الحوكمة في تلك لشركات، فقد توصلت دراسة (McMullen) التي تناولت دور لجان التدقيق في زيادة الثقة في المعلومات المنشورة بالقوائم المالية، إلى أن الشركات التي تعتمد لجان للتدقيق قد انخفض بها معدل حدوث التصرفات المالية غير القانونية، بجانب زيادة درجة الثقة في معلومات القوائم المالية التي تعدها وتنشرها بصفة دورية (Cohen،2004،p87). ولاهمية الدور الذي تضطلع به تلك اللجان في دعم الاطراف كافة بما يساعد في تفعيل حوكمة الشركات وترسيخها من خلال تزويد مجلس الادارة بالمعلومات الملائمة لتحسين قراراته، وتدعيم استقلالية التدقيق الداخلي والعمل على تقويم نظم الرقابة الداخلية وزيادة فاعليتها، فضلا عن تدعيم جودة اداء التدقيق من خلال تدعيم استقلالية المدقق الخارجي وزيادة ثقة اصحاب المصالح في الشركة بآليات تعيينه وعزله وتجديد تعيينه، ومد خط اتصال مباشر بين كل من مجلس الادارة

**فقد عرف المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA1992:20) ، لجنة التدقيق** بأنها" لجنة مكونة من مديري الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها الى مجلس الادارة وتعد كحلقة وصل بين المدققين ومجلس الادارة، وتتلخص نشاطاتها في مراجعة ترشيح المدقق الخارجي ونطاق ونتائج التدقيق معه ،ومراجعة الرقابة الداخلية للشركة وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر". وادناه استعراض لاهم الاثار الحوكمية الايجابية للجان التدقيق:

- تساهم لجنة التدقيق في تدعيم جودة أداء التدقيق من خلال تدعيم استقلالية المدقق الخارجي، والعمل على تنفيذ اقتراحاته.
- يؤدي وجود لجنة التدقيق إلى تدعيم مركز الشركة الاقتصادي من خلال تزويد أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات المالية الكافية والملاءمة لتحسين قرارات المجلس في إدارة شؤون الشركة.
- ومن ناحية أخرى فإن وجود لجنة التدقيق في الشركة من شأنه أن يعمل أيضاً على زيادة فعالية الرقابة الداخلية في الشركة.
- يؤدي وجود لجان التدقيق إلى زيادة ثقة أصحاب المصلحة في الشركات بآليات تعيين وعزل والتجديد لالمدقق الخارجي.
- تساهم لجان التدقيق في زيادة اطمئنان أصحاب المصلحة في الشركات إلى خلو القوائم المالية من الغش.

**١-١-٢ اهمية لجنة التدقيق للمدقق الخارجي**

تعرضت مهنة التدقيق الخارجي لكثير من الانتقادات المتعلقة بفعالياتها وذلك في ضوء الانهيارات المالية في بداية القرن الحالي وهو الأمر الذي أدى إلى قيام الهيئات العالمية بتقديم حلول من شأنها تفعيل الدور الذي تؤديه، ومن هذه الحلول الاهتمام بالدور الذي تؤديه لجان التدقيق في تدعيم استقلالية المدقق الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيام المدقق الخارجي بمهامه من دون ضغط أو تدخل من إدارة الشركة وفي هذا المجال قام مجلس المعايير المحاسبية (ASB) في الولايات المتحدة بإصدار مجموعة من المعايير المتعلقة بدور لجان التدقيق في عملية التدقيق الخارجي وهي المعايير رقم 90 )، 71 ، 61 ، 60 ، 54 ، ( 53 ومن الملاحظ أن جميع هذه المعايير اهتمت بطبيعة العلاقة بين لجان التدقيق والمدقق الخارجي وحددت مجموعة من المسؤوليات للجان التدقيق تجاه المدقق الخارجي دور لجان التدقيق في تعيين المدقق الخارجي (Verschoor،64: 1993) ومنها:

- ✓ دور لجان التدقيق في تحديد اتعاب المدقق الخارجي .
- ✓ دور لجان التدقيق في حل المشاكل التي قد تنشأ بين المدقق الخارجي وإدارة الشركة.
- ✓ دور لجان التدقيق في زيادة تفاعل المدقق الخارجي مع قسم التدقيق الداخلي في الشركة .
- ✓ أهمية قيام لجنة التدقيق بالأشراف على عملية تدقيق القوائم المالية المرحلية والسنوية وذلك قبل المصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة.

ومن خلال المسؤوليات السابقة للجنة التدقيق يتضح أن لها دوراً مهماً في زيادة فاعلية واستقلالية المدقق الخارجي فضلاً عن دورها في اختياره وتحديد اتعابه والعمل على حل المشاكل التي تنجم بينه وبين إدارة الشركة فيما يتعلق بالنواحي المحاسبية وبالطبع فإنَ هذا سيؤدي إلى زيادة ثقة الأطراف الخارجية في تقرير المدقق الخارجي وفي مهنة التدقيق بصفة عامة .

**اشراف لجنة التدقيق على اعمال المدقق الخارجي وتدعيم استقلاليته**

تُعدَ لجنة التدقيق قناة اتصال فاعلة بين المدقق الخارجي من ناحية والشركة من ناحية اخرى، ويمكن أن تؤدي دوراً مهماً في تدعيم استقلاله عن ادارتها بالشكل الذي يؤدي الى قيامه بمهامه من دون ضغط أو تدخل من الادارة، مما يمكنه من أداء عملية التدقيق بكفاءة وفاعلية (المؤمني،٢٠١٠ :٢٥٤).لذلك على لجنة التدقيق القيام بمجموعة من الوظائف لتحقيق ذلك ولتحسين علاقة المدقق الخارجي بادارة الشركة وفض النزاعات القائمة بينهما. كما أنها تعمل كهمزة وصل بين المدقق الخارجي ومجلس ادارة الشركة كمجلس منتخب يراعي مصالح المساهمين، وتقوم بالتنسيق بين عمل المدققين الخارجيين ومجلس الادارة والمدققين الداخليين (متولي ،١٩٩٢ :١٠٣٨). ومن هنا فلابُدَ للجنة التدقيق القيام بانشطة عدة تمكنها من الاشراف على عملية التدقيق الخارجي (الشامي ،٢٠٠٦ :٨٨-٩٠) من أهمها الأتي:

١) تسمية المدقق الخارجي، وتحديد اتعابه، واقتراح عزله.
٢) مناقشة المدقق الخارجي بعد تعيينه في خطة التدقيق قبل بدئها.

٣) الاجتماع مع المدقق الخارجي اذا ما احتاج لان يعرض عليها ما اكتشفه في أثناء عمله. وكذلك عندما يحتاج لأن يعرض على اللجنة ما استجد من قوانين ولوائح وقرارات لها تاثير في النواحي المالية للشركة.

٤) دراسة القوائم المالية المدققة قبل عرضها على مجلس الادارة، ومناقشة المدقق الخارجي في المواضيع التي تحتاج إلى توضيح للتعرف على المشاكل التي واجهته في أثناء اعمال التدقيق.

٥) مقابلة المدقق الخارجي بعد انتهاء اعمال التدقيق لمناقشته في مدى التزامه بالخطة المتفق عليها للتدقيق وأسباب اختلاف اعمال التدقيق الفعلية عن الخطة المعتمدة.

٦) دراسة خطاب المدقق الخارجي للادارة، ومتابعة تنفيذ الادارة لما جاء به من توصيات .

٧) الاجتماع بالمدقق الخارجي ومناقشته في تقريره.

ومن الضروري أن تفحص لجنة التدقيق أتعاب المدقق الخارجي للتأكد من أنها كافية لتنفيذ عملية التدقيق بكفاءة، ويتطلب ذلك المام أعضائها بمستوى أتعاب التدقيق التي تتحملها الشركات الأخرى المماثلة. وإذا اتضح لها أن أتعاب المدقق منخفضة بدرجة كبيرة عن المستوى المتعارف عليه، فإنه يجب التعرف على أسباب ذلك لأنه قد يثير القلق بخصوص جودة عملية التدقيق. وإذا كانت أتعاب المدقق مرتفعة بدرجة كبيرة عليها والتفاوض مع المدققين من أجل تخفيضها إلى المستوى المعقول (Sarbanes Oxley ،2002).

**٢-٢ خطر الإرتباط ومكوناته**

يُستعمل مصطلح خطر الارتباط لوصف عدة اخطار يأخذها المدقق الخارجي في الحسبان عند اصدار حكم قبول الارتباط، وهذه الاخطار تتمثل بخطر اعمال المدقق الخارجي، وخطر أعمال العميل، إذ عرف خطر الارتباط على انه "الخطر الكلي المرتبط بمهمة التكليف بالتدقيق والذي يوجد في كل مراحل التدقيق" ( Colbert et al،1996،54 )، كما ان نموذج خطر التدقيق وفقاً AICPA يركز على خطر الارتباط الكلي الذي يجب اخذه في عين الاعتبار خلال عملية التدقيق (Walo،1995،116 ). وفي تعريف اخر لخطر الارتباط فضلا عن ماجاء في التعريفات السابقة "هو احتمال تعرض المدقق الخارجي لمنازعات قضائية والأضرار بسمعته المهنية اذا تم قبول عميل سيئ السمعة كان يجب رفضه من بداية عملية التدقيق، وكذلك هو ايضا احتمال فقد شركة التدقيق للأرباح او المكاسب المتوقعة اذا تم رفض عميل على اساس انه سيئ السمعة من بداية عملية التدقيق ثم اتضح بعد ذلك انه عميل حسن السمعة ".يتكون خطر الارتباط من ثلاثة مخاطر هي (خطر اعمال المدقق الخارجي، وخطر اعمال العميل، وخطر التدقيق) **وسنتناول شرح لمكونات خطر الارتباط الثلاثة:**

**١-٢-٢ خطر اعمال المدقق الخارجي**

اتفق كل من (Houston، Johnston، lendaal) على أن خطر اعمال المدقق الخارجي هو "خطر الخسارة او الضرر الذي يصيب سمعة المدقق الخارجي المهنية بسبب علاقات العميل، وهذا الخطر يوجد حتى ولو طبق المدقق الخارجي معايير التدقيق المتعارف عليها وهناك عوامل تؤثر عليه كالنزاع وخسارة العميل، والتأثيرات على السمعة المهنية، والفشل في الحصول على الاتعاب"(odendaal،2002 ،P.3). وإن هناك عدد من العوامل التي تؤثر على خطر اعمال المدقق الخارجي تتمثل في :

١) المنازعات القضائية تتمثل بانواع الدعاوى القضائية الاتية :

- دعاوى قضائية يرفعها المدقق الخارجي على العميل، والتي تنشأ عن الاخلال بالالتزامات التعاقدية مثل الاتعاب وغيرها من بنود عقد التدقيق.
- دعاوى قضائية يرفعها العميل على المدقق الخارجي، والتي تنشأ نتيجة الاخلال بالالتزامات التعاقدية مثل افشاء معلومات العميل .
- دعاوى قضائية يرفعا الطرف الثالث على العميل، والتي تنشأ نتيجة تضليل الادارة للطرف الثالث واخفاء معلومات عنه .
- دعاوى قضائية يرفعها الطرف الثالث على المدقق الخارجي، والتي تنشأ نتيجة اعتماده صحة قوائم مالية مضللة، مما احدث ضررا بالطرف الثالث المستعمل للقوائم المالية وهذا النوع الاكثر شيوعا.

٢) التأثير السلبي على السمعة المهنية.

٣) التغييرات المستمرة في المدققين الخارجين.

٤) احتمالية فقدان الاتعاب.

**٢-٢-٢ خطر اعمال العميل**

عرف خطر اعمال العميل على أنه الخطر المتعلق بأنشطة وعمليات العميل والاستمرارية والربحية وسمعة العميل (Walo،1995 ،116)، كما عرف بأنه "الخطر المرتبط بالوحدة الاقتصادية للعميل وقدرته على الاستمرار والربحية واحتمال ان يكون العميل غير قادر على الوصول لهدف الربحية والاستمرار بسبب بعض العوامل مثل "(Colbert et al،1996 ،55 ):

١) **عوامل تتعلق بإدارة المنشاة** (امانة وخبرة وسمعة واتجاه الادارة، وعدم الالتزام بالقوانين، وتعقد العمليات وتأثيرها على القوائم المالية، وعدم التسجيل السليم للعمليات).

٢) **عوامل تتعلق بالمنشاة ذاتها** (مشاكل السيولة و الخبرات الخاصة بالأعمال و المنتجات الجديدة، وعدد محدود من العملاء أو الموردين، والشك في القدرة على الاستمرار، والتعامل في دول بها تحفظات على الاعمال والأنشطة، وتدهور نسب الرفع المالي، والصعوبة في مواجهة الديون، وتدفقات نقدية سالبة متزايدة، والاختلاف في الارباح بسبب تغيرات غير متوقعة في الاسعار).

٣) **عوامل تتعلق بالصناعة** (التكنولوجيا و التنافس و القوانين المنظمة ، والتغير السريع داخل الصناعة، والتكاليف الثابتة العالية والتكاليف المتغيرة المنخفضة، وفرص قليلة لدخول الصناعة).

وفي السياق نفسه أشار( Johnestone et al،2001،2) إلى" ان خطر اعمال العميل هو خطر عدم استمرارية وربحية اعمال العميل"، كما اوضح ( Arens et al،2006،194 ) خطر اعمال العميل "خطر فشل العميل في الوصول لأهدافه وتحقيق استراتيجيته". ويرى الباحثان بأنه يمكن تعريف خطر اعمال العميل فضلاً عن ماجاء في التعريفات السابقة اعلاه: "بانه الخطر الناتج من احتمال تعرض منشأة العميل لعوامل

تؤثر بصورة سلبية على استمرارية وربحية وسمعة منشأة العميل" وان هذه العوامل تتمثل في (أنشطة وعمليات العميل،القدرة على الاستمرار،الربحية،سمعة العميل،الفشل في تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة).

**٢-٢-٣ خطر التدقيق**

عرف كل من(Walo،1995، 116 ) و(Colbert et al،1996، 55 ) خطر التدقيق بأنه " خطر فشل المدقق الخارجي في تعديل رأيه في قوائم مالية محرفة جوهرياً بدون قصد". وإن هناك ثلاثة مكونات لخطر التدقيق وهي(خطر الرقابة وخطر الاكتشاف، وخطر كامن (متلازم)) وأوضح ان خطر التدقيق هذا يتأثر ببعدة عوامل تتمثل( العمليات التي يتم أداؤها بواسطة شخص واحد ،كثرة العمليات التي تحدث قرب نهاية العام ،تعقد الهيكل التنظيمي للمنشاة ،محاولات الادارة لتخفيض نطاق اعمال التدقيق ،اوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية ،استعمال الادارة لسياسات وطرق محاسبية صارمة ،عمالة منخفضة العدد وذات خبرة متوسطة عدم تسجيل العمليات في الوقت السليم) (Colbert et al،1996، 55 )

ويبين الاصدار الخاص بنموذج خطر التدقيق أن خطر التدقيق الكلي عندما ينظر له على مستوى الحسابات الفردية وبنود القوائم المالية فانه يقسم الى:

**٢-٢-٣-١ الخطر المتلازم (الكامن)**

هو الخطر الناتج من قابلية حساب ما لتوليد تحريفات جوهرية بسبب طبيعة الحساب. وفيما يتعلق بمعيار التدقيق الدولي رقم (400) والخاص بتقدير المخاطر والرقابة الداخلية ،فقد تناول الخطر المتلازم ان على المدقق الخارجي عند اعداد خطة التدقيق الشاملة تقدير المخاطر الملازمة على مستوى البيانات المالية، وعند إعداد برنامج التدقيق عليه اقران هذا التقدير بارصدة حسابات اساسية ومجموعة من المعاملات بمستوى التأكيدات، أو الافتراض بان المخاطر الملازمة مرتفعة بالنسبة للتاكيدات. فضلاً عن ذلك على المدقق الخارجي ان يستخدم اجتهاده المهني لتقييم عوامل عِدَّة عند تقدير المخاطر الملازمة سواء كان ذلك على مستوى البيانات المالية أم على مستوى رصيد الحساب أم طائفة من المعاملات (Carpenter،1137;2007):

**٢-٢-٣-٢ خطر الرقابة**

هو الخطر الناتج من احتمال فشل اجراءات الرقابة الداخلية في كشف ومنع التحريفات الجوهرية في حساب ما. ويُعدّ هذا الخطر دالة لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية، حيث أنه كلما كانت الرقابة الداخلية أكثر فعالية كان هناك احتمال عدم وجود أخطاء أو اكتشافها بواسطة هذا الهيكل أو كان معامل الخطر الذي يمكن تحديده للمخاطر الرقابية أقل.ويتوقف تقدير المدقق لهذا النوع من المخاطر على قيامه باختبارات مدى الالتزام بالرقابة الداخلية الخاص بالشركة موضوع التدقيق. وفي حالة عدم ثبوت وجود مثل هذا التقييم فينبغي على المدقق أن يفترض أن المخاطر الرقابية مرتفعة.ومن هنا فإن تقدير المدقق للمخاطر الرقابية لا يتوقف على الرقابة الداخلية فحسب، وإنما يتوقف أيضا على قوة اختبارات مدى

الالتزام، وعلى نتيجة تلك الاختبارات. فإذا كانت النتائج إيجابية فإن تقدير المدقق للمخاطر الرقابية يقل، وإذا كانت ضعيفة فإن تقدير المدقق للمخاطر الرقابية سيرتفع. (Blay: 22 ) ،2005

**٢-٢-٣-٣ خطر الاكتشاف**

وهو الخطر الناتج من احتمال فشل اجراءات التدقيق في اكتشاف التحريفات والتي تكتشفها اجراءات الرقابة الداخلية في حساب ما. ويوجد مفهومان من المخاطر ارتبط ظهورهما في الممارسة العملية باستعمال المدقق الخارجي لأسلوب التدقيق الاختياري او التدقيق باستعمال العينات وهما خطر المعاينة SAMPLING RISK، وهو الخطر الذي ينتج بسبب ان العينة التي تم اختيارها من جانب المدقق الخارجي واختبارها لا تمثل المجتمع الذي سحبت منه تمثيلاً صادقاً. وخطر عدم المعاينة NON SAMPLING RISK، هو الخطر الذي ينتج لأسباب اخرى لا ترجع لاستخدام العينات وإنما من نقص كفاءة المدقق الخارجي، عدم تخطيط عملية التدقيق بكفاءة وفعالية وعدم الالتزام بمعايير التدقيق المتعارف عليها (Brown،2005:3).

**٢-٢-٣-٤ خطر الغش او التلاعب**

يعرف هذا الخطر وفقاً لمعيار التدقيق الدولي(ISA 240) على أنه "خطر ان يتسبب التلاعب في حدوث تحريفات جوهرية في القوائم المالية". وقد تطلب (SAS NO.82) من المدقق الخارجي ان يخطط وينفذ عملية التدقيق ليحصل على تأكيد مناسب بان القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية سواء الناتجة من الخطأ أم من التلاعب، كما ان (SAS NO.99) اشار الى ضرورة وجود مناقشة بين اعضاء فريق التدقيق للتعرف على ما اذا كانت القوائم المالية للوحدة الاقتصادية عرضة للتحريف الجوهري الناتج عن التلاعب وكذلك ان يقوم المدققون الخارجيون بجمع المعلومات اللازمة لتحديد مخاطر التحريف الجوهرية الناتجة عن التلاعب وذلك من خلال سؤآل الادارة وأفراد اخرين داخل الوحدة عن عوامل ومخاطر التلاعب، إن استعمال مدخل فريق العمل للمدققين الداخليين عند الحكم على التدليس أو التلاعب داخل الوحدة الاقتصادية يُعدّ افضل من استعمال المدقق الخارجي بصورة فردية لتقييم خطر التدليس أو التلاعب. (Carpenter،2007;1139) وترى الباحثتان ان وجود فرص للتلاعب أو الغش أو التدليس داخل الوحدة الاقتصادية يدفع المدقق الخارجي للحكم سلبياً على سمعة الادارة، مما يؤثر بالتبعية على تقييم خطر اعمال العميل والذي يعتبر احد مكونات خطر الارتباط ولذلك يتعين على المدقق الخارجي في هذه الحالة زيادة الاجراءات التحليلية في مرحلة تخطيط قبول التكليف بالتدقيق.

**٣- المحور الثالث : الجانب التطبيقي**

**٣-١ جوانب القصور في الانموذج العراقي للجان التدقيق**

اتضح من دراسة وتحليل الاطار القانوني والرقابي الذي يحكم نشاط المصارف الخاصة في العراق، وجود بعض الملاحظات المرتبطة بالنصوص القانونية والتعليمات النافذة التي حددت مهام ومسؤوليات لجان التدقيق،

وكيفية تشكيلها في المصارف الخاصة والتي تُعدّ اوجه قصور يمكن ان تضعف فاعلية ودور لجان التدقيق كآلية من آليات الاشراف والرقابة في المصارف .ويمكن أن نوجز هذه الملاحظات بالأتي:

- لم تحدد التشريعات ذات العلاقة الهدف من تشكيل لجان التدقيق والدور الذي يمكن أن تؤديه في القطاع المصرفي، وإنما اقتصر على بعض المهام والسلطات فقط .
- لم تضع التشريعات ذات العلاقة خطوط واضحة ودقيقة لتوفير الاستقلالية لاعضاء لجان التدقيق كشرط لقيامهم باعمال الرقابة بحياد وموضوعية ،إذ لم تحدد تلك التشريعات بوضوح عضو مجلس الادارة غير التنفيذي لدى ممارسته الاحكام المستقلة المهام التي يوجد فيها احتمالية لتعارض المصالح ،
- لم توضح التشريعات آلية محددة ودورا واضحا للجنة في العلاقة مع المدقق الخارجي والمهام الموكلة له،اذ لم تحدد كيفية التوصية والموافقة على ترشيح المدقق الخارجي، وماهي الأسس التي تعتمدها اللجنة في ذلك. وبالمقابل لم تحدد مسؤولية المدقق الخارجي عن الاخطاء والامور المهمة التي ينبغي عليه ابلاغها إلى لجنة التدقيق واكتفت بالاشارة إلى أن يحضر المدقق الخارجي اجتماعات اللجنة عندما تطلب منه ذلك.

٣-٢ **دراسة ميدانية لواقع لجان التدقيق في المصارف العراقية الخاصة عينة البحث:** من خلال الزيارات الميدانية والوقوف على واقع لجان التدقيق في عينة من المصارف تم تشخيص الفقرات الاتية:

- عدم وجود الإدراك الكافي للمسؤولين في المصارف الخاصة بأهمية الدور الإشرافي الذي يمكن أن تضطلع به لجان التدقيق ،إذ ما زال دور معظم لجان التدقيق في المصارف الخاصة يُعّد شكليا أو رمزيا لحداثة التشريع بإلزامية تشكيلها .
- وجود قصور في مؤهلات أعضاء لجان التدقيق ، إذ تفتقر معظم اللجان للإختصاص المحاسبي أو المالي أو التدقيقي اللازم لتكوين مثل هذه اللجنة المهنية ، على الرغم من أن القانون لم يشترط في عضوية اللجنة سوى توافر الخبرة المصرفية في أعضائها .
- لا توجد إجتماعات دورية أو مجدولة لمعظم اللجان ، ولا يوجد محاضر إجتماعات معتمدة ترسل إلى مجلس الإدارة للإطلاع والمصادقة عليها ، وإنما يعتمد بعضها أسلوب كتابة التقارير لمجلس الإدارة عند تكليفها من قبله لأمر ما ، كما ان معظمها يجتمع مرة واحدة في السنة لتقدم تقريرها السنوي للهيئة العامة والذي يرفق مع التقرير السنوي المنشور للمصرف .
- إن معظم تقارير لجان التدقيق السنوية اتسمت بالشكلية وكأنها مقتبسة من تقرير المدقق الخارجي الخارجي أو مراقب الامتثال .
- هناك نظرة عامة لحد الآن بعدم فعالية هذه اللجان .
- إن بعض أعضاء لجنة التدقيق يعملون كمستشارين غير متفرغين في المصرف نفسه ، وشخصت حالات استلام عضو لجنة التدقيق لمبلغ أو مكافأة عضوية المجلس ، وكذلك للمكافأة الشهرية لقاء عمله

كمستشار في المصرف ويفهم من ذلك انه يعمل في المصرف ، وهذا يخالف المادة ( 24 ) من قانون المصارف المذكور .

- في بعض المصارف لوحظ ان مجلس الإدارة تبدل خلال ثلاث سنوات ثلاث مرات ، ووفقا لذلك تم تبديل لجنة التدقيق ثلاث مرات . فمثلا تم إنتخاب مجلس إدارة جديد في بداية سنة 2009 وشكلت لجنة تدقيق جديدة وفقا لذلك وبالتأريخ نفسه ، وقدمت هذه اللجنة تقريرها ليرفق بالتقارير المالية السنوية للسنة المالية 2008 . في حين إن أعضاء هذه اللجنة لم يكونوا في المصرف ولا في عضوية مجلس الإدارة في السنة المالية 2008 ، أي لم يواكبوا العمل في السنة المنصرفة فكيف قدموا تقريرا لنشاط هذه اللجنة عن تلك السنة ؟ وهذا يدل على شكلية هذه اللجنة .
- معظم المصارف لم تدرج لجنة التدقيق في الهيكل التنظيمي للمصرف ضمن لجان مجلس الإدارة، وحتى لا يوجد مكان (غرفة مستقلة) للجنة التدقيق في المصارف والتي من المفروض أن تحفظ فيها ما يثبت الرقابة المستندية وأعمالها وتقاريرها في مكان مستقل.
- خلت بعض تقارير لجان التدقيق أو التقارير المالية السنوية المنشورة من الإفصاح عن كيفية تشكيل لجنة التدقيق وإجتماعاتها ، حتى إن أحد المصارف لم يذكر قط أسماء أعضاء اللجنة في تقاريره للفترة من 2006 – 2010 .
- لم تقم معظم اللجان بالتوصية بترشيح مدقق الحسابات الخارجي، بوصفه الأكثر قدرة على تقييم جودة أدائه المهني ورفع التوصية بتعينه إلى مجلس الإدارة الذي بدوره يرفع التوصية للجمعية العامة للمساهمين للمصادقة على توصيات لجنة التدقيق بتعيين المدقق الخارجي أو تجديد تعينه، أو عزله على الرغم من ان هذه المهمة من أهم أعمال لجان التدقيق بوصفها أداة رقابية ،تمارس دورا إستشاريا وإشرافيا ، فضلا عن عدم قيام لجنة التدقيق بتحديد أتعاب التعاقد مع المدقق الخارجي لكونها الأقدر بحكم خبرتها في تقدير المستوى الملاءَم لاتعاب التدقيق،وبما يتلائم مع الضوابط الصادرة من مجلس المهنة بخصوص اتعاب التدقيق.

### ٣-٣ تحليل وتوصيف كل متغير من متغيرات الدراسة

سيتم تحليل وتوصيف كل متغير من متغيرات الدراسة والتي تم قياسها من خلال قائمة الإستقصاء ، ثم يأتي ذلك إختبار فروض البحث وعلى النحو الآتي:**جدول(١) ترميز متغيرات الدراسة**

| المتغير | الرمز |
|---|---|
| لجنة التدقيق | X1 |
| خطر أعمال العميل | X2 |
| خطر أعمال المدقق الخارجي | X3 |
| خطر التدقيق | X4 |
| خطر الرقابة | X4-1 |
| الخطر المتلازم | X4-2 |
| خط الإكتشاف | X4-3 |
| خطر الإرتباط | Z |
| الحكم المهني الخاص بقبول التكليف | Y1 |

### ٣-٣-١ المحور الاول : تحليل وتوصيف لجنة التدقيق

الجدول (٢) بين نتائج الاجابات حول توصيف لجان التدقيق في الشؤكات عينة البحث.

**جدول(٢) تفاصيل إجابات عينة البحث حول المحور الأول (لجنة التدقيق)**

| ت | السؤال | الإستجابات | | | | | | الوسط الحسابي | الوسيط | الإنحراف المعياري | مستوى الدلالة الإحصائية لإختبار ويل كوكسن P-Value |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق تماما (5) | موافق بدرجة كبيرة (4) | غير محدد (3) | غير موافق إلى حد ما (2) | غير موافق بالمرة (1) | إجمالي | | | | |
| 1 | تتولى لجنة التدقيق المستقلة والمؤلفة من الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة والمؤهلين علمياً وعملياً بإعتبارها احد الدعائم الأساسية لحوكمة الشركات تقييم مؤهلات وخبرات عدد من المدققين الخارجيين وإختيار الأنسب منهم على أساس الكفاءة المهنية والتوصية بترشيحه إلى الهيئة العامة للمساهمين من أجل تعيينه وتحديد أتعابه،وكذلك التوصية بعزله | 31 | 14 | 4 | 1 | --- | 50 | 4.500 | 4.5 | .735 | 0.000 |
| | | 62% | 28% | 8% | 2% | --- | 100 % | | | | |
| 2 | تقوم اللجنة بالتأكد من توافر التسهيلات اللازمة لتمكين المدقق الخارجي من القيام بأعمال التدقيق،وعدم إخفاء الإدارة لأية معلومات عنه،وعدم تقييد نطاق عمله،بما يضمن عدم وقوعه تحت ضغوط الإدارة | 24 | 17 | 6 | 1 | 2 | 50 | 4.500 | 4.5 | 1.010 | 0.000 |
| | | 48% | 34% | 12 % | 2% | 4% | 100 % | | | | |
| 3 | الموافقة المسبقة للجنة التدقيق على الخدمات الإستشارية المقدمة من قبل المدقق الخارجي وتحديد مقدار أتعابه بعد دراسة طبيعة هذه الخدمات، والتأكد من أنها ليست من مهام الإدارة ،ولا تؤثر على حياديته وإستقلاليته ومقدار الأتعاب المدفوعة عن تلك الخدمات ، ومدى ملائمتها لما ما تتقاضاه مكاتب التدقيق الأخرى عن خدمات مماثلة | 34 | 15 | 1 | --- | --- | 50 | 4.66 | 4.500 | .519 | 0.000 |
| | | 68% | 30% | 2% | --- | --- | 100 % | | | | |

١. إتجهت إجابة العينة للفقرة الاولى نحو الإتفاق بنسبة (90%) وبلغت قيمة الوسط الحسابي (4.50) والوسيط بمقدار (4.500) وبإنحراف معياري مقداره(.735) وعند محاولة تعميم النتائج من خلال إختبار ويل كوكسن تبين إنخفاض مستوى المعنوية لهذه العوامل (حيث كانت P-Value =o.ooo وهي اقل من o.5) مما يمكن معه القول بأن آراء أفراد المجموعة تجاه هذا المتغير ككل هو إتجاه إيجابي أو إتجاه بالموافقة على المتغير ككل .

٢. ان إجابة العينة للفقرة الثانية كانت نحوالإتفاق بنسبة (82%)، وعند إختبار درجة شدة موافقة أفراد العينة لهذا العامل بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.20) والوسيط بمقدار (4.500) وبإنحراف معياري مقداره(1.010)، وعند محاولة تعميم النتائج من خلال إختبار ويل كوكسن تبين إنخفاض مستوى المعنوية لهذه العوامل (حيث كانت P-Value =o.ooo وهي أقل من o.5) مما يمكن معه القول بأن آراء أفراد المجموعة تجاه هذا المتغير ككل هو إتجاه إيجابي أو إتجاه بالموافقة على المتغير ككل .

٣. إتجهت إجابة العينة للفقرة الثالثة نحو الإتفاق بنسبة (98%) وعند إختبار درجة شدة موافقة أفراد العينة لهذا العامل كان الوسط الحسابي(4.66) والوسيط بمقدار (4.500) بإنحراف معياري مقداره(.519)وعند محاولة تعميم النتائج من خلال إختبار ويل كوكسن تبين إنخفاض مستوى المعنوية لهذه العوامل (حيث كانت P-Value =o.ooo وهي أقل من

o.5) مما يمكن معه القول بأن آراء أفراد المجموعة تجاه هذا المتغير ككل هو إتجاه إيجابي أو إتجاه بالموافقة على المتغير ككل .

**٣-٣-٢ تحليل نتائج المحور الثاني (خطر الارتباط ومكوناته)**

يحتوي هذا المحور على خمس مجاميع من الأسئلة حول خطر الإرتباط ومكوناته الثلاث ، ضمت خطر أعمال العميل، خطر أعمال المدقق الخارجي، خطر التدقيق ومكوناته (خطر الرقابة ، والخطر المتلازم ،وخطر الإكتشاف ) ،صيغت بصيغة المقياس المتدرج ،وذلك لتحديد درجة موافقة مفردات العينة على كل فقرة من فقرات المجموعة ،ومن ثم تحويلها إلى بيانات كمية حتى يمكن قياسها إحصائياً .

**تحليل وتوصيف خطر أعمال العميل** يبين جدول(٣) نتائج اجابات افراد العينة حول خطر اعمال العميل

**جدول(٣) تفاصيل إجابات عينة البحث الخاصة بخطر أعمال العميل**

| ت | السؤال | الإستجابات | | | | | | الوسط الحسابي | الوسيط | الانحراف المعياري | مستوى الدلالة الاحصائية لاختبار ويل كوكسن P-Value |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق تماما (5) | موافق بدرجة كبيرة (4) | غير محدد (3) | غير موافق إلى حد ما (2) | غير موافق بالمرة (1) | إجمالي | | | | |
| 1 | تعرض شركة العميل لعدد كبير من المنازعات القضائية من جانب الطرف الثالث بسبب التحريفات في القوائم المالية التي تم تدقيقها، كإستخدام الإدارة لطرق محاسبية بديلة بهدف التأثير على أسعار الأسهم الخاصة بالشركة، والتأثير على الإيرادات لأسباب ضريبية وتورط الإدارة في تصرفات غير قانونية | 35 | 13 | 2 | --- | --- | 50 | 4.66 | 4.500 | .557 | 0.000 |
| | | 70% | 26% | 4% | --- | --- | 100% | | | | |
| 2 | إختلاق عمليات وهمية قرب نهاية السنة وأنشطة وعمليات جديدة ذات خطر عالي، بما يثير الشك لدى المدقق الخارجي بقدرة العميل على الإستمرار. | 33 | 15 | 2 | --- | --- | 50 | 4.62 | 4.500 | .567 | 0.000 |
| | | 66% | 30% | 4% | --- | --- | 100% | | | | |
| 3 | الوضع المالي لشركة العميل والمشاكل المحتملة في السيولة ومدى وجود بدائل لمواجهة أزمة السيولة | 27 | 21 | 2 | --- | --- | 50 | 4.50 | 4.50 | .580 | 0.000 |
| | | 54% | 42% | 4% | --- | --- | 100% | | | | |

١- إتجهت إجابات العينة للفقرة الاولى نحو الإتفاق وبنسبة (96%) من مجموع الإجابات البالغة (50)إجابة ،الأمر الذي يشير إلى أهمية هذه الفقرة بالنسبة للمدققين الخارجيين عند إختيار عملائهم، وعند إختبار درجة شدة موافقة أفراد العينة على الأسئلة المكونة لذلك المتغير كانت لتلك العوامل أعلى وسط حسابي (4.66) وأعلى وسيط (4.500) وبإنحراف معياري مقداره (.557) ولدى محاولة تعميم النتائج على جميع مفردات المجتمع من خلال إختبار ويل كوكسن تبين إنخفاض مستوى المعنوية لهذه العوامل (حيث كانت P-Value =o.ooo وهي أقل من o.5) ،مما يمكن معه القول بأن آراء أفراد المجموعة تجاه هذا المتغير ككل هو إتجاه إيجابي أو إتجاه بالموافقة على المتغير ككل .

٢- تبين ان إجابات العينة للفقرة الثانية نحو الإتفاق وبنسبة (96%)،الأمر الذي يشير إلى أهمية هذه الفقرة بالنسبة للمدققين الخارجيين عند إختيار عملائهم، وعند إختبار درجة شدة موافقة أفراد العينة على الأسئلة المكونة لذلك المتغير كان الوسط الحسابي (4.62) والوسيط (4.500) وبإنحراف معياري مقداره (.567) وعند محاولة تعميم النتائج من خلال إختبار ويل كوكسن تبين إنخفاض مستوى المعنوية لهذه العوامل (حيث كانت P-Value =o.ooo وهي أقل من o.5) مما يمكن معه القول بأن آراء أفراد المجموعة تجاه هذا المتغير ككل هو إتجاه إيجابي أو إتجاه بالموافقة على المتغير ككل .

٣- إتجهت إجابات العينة للفقرة الثالثة نحو الإتفاق وبنسبة (96%) من مجموع الإجابات البالغة (50)إجابة ،الأمر الذي يشير إلى أهمية هذه الفقرة بالنسبة للمدققين الخارجيين عند إختيار عملائهم ، وعند إختبار درجة شدة موافقة أفراد

العينة على الأسئلة المكونة لذلك المتغير كان الوسط الحسابي (4.50) والوسيط (4.500) وبإنحراف معياري (.580) ،وعند محاولة تعميم النتائج من خلال إختبار ويل كوكسن تبين إنخفاض مستوى المعنوية لهذه العوامل (حيث كانت P–Value =o.ooo وهي أقل من o.5) مما يمكن معه القول إن آراء أفراد المجموعة تجاه هذا المتغير ككل هو إتجاه إيجابي أو إتجاه بالموافقة على المتغير ككل .

ومن خلال قيم الإنحراف المعياري الظاهرة في الجدول(٣) والتي تراوحت بين (.580 –.557) نستنتج من ذلك أن إجابات

العينة لهذه المجموعة من الأسئلة كانت متجانسة وهو مؤشر إيجابي يدل على إتفاق عينة البحث على ماجاء في فقرات هذا الجزء من المحور ،ويرى الباحثان هذا الإتفاق يعود إلى أهمية عوامل محددة عند تقدير خطر أعمال العميل سببه حرص وتحفظ للمدققين الخارجيين عند إنتقاء العملاء الجدد والإستمرار مع العملاء الحاليين إلى تجنب الإرتباط مع عميل توجد شكوك حول مخالفة إدارته للقوانين المفروضة عليها ،مما يعرض شركة العميل لمنازعات قضائية .

**١–٢–٣–٣ تحليل وتوصيف خطر أعمال المدقق الخارجي** الجدول(٤) يشير نتائج الاجابات حول خطر اعمال المقق الخارجي

**جدول (٤ ) تفاصيل إجابات عينة البحث حول خطر أعمال المدقق الخارجي**

| ت | السؤال | الإستجابات | | | | | | الوسط الحسابي | الوسيط | الإنحراف المعياري | مستوى الدلالة الإحصائية لإختبار ويل كوكسن P-Value |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق تماما (5) | موافق بدرجة كبيرة (4) | غير محدد (3) | غير موافق إلى حد ما (2) | غير موافق بالمرة (1) | إجمالي | | | | |
| 1 | حدوث تغيرات مستمرة وغير مبررة لمراقبي حسابات شركة العميل بسبب نوع الآراء التي ابداها المدققون الخارجيون السابقين في القوائم المالية وسوء علاقتهم مع إدارة العميل. | 40 | 5 | 5 | --- | --- | 50 | 4.70 | 5.000 | .647 | 0.000 |
| | | 80% | 10% | 10% | --- | --- | 100% | | | | |
| 2 | يرتفع إحتمال إصدار المدقق الخارجي لتقرير برأي نظيف في حالة آدائه لخدمات إستشارية ولنفس العميل | 7 | 16 | 20 | 4 | 3 | 50 | 3.40 | 3.500 | 1.030 | 0.010 |
| | | 14% | 32% | 40% | 8% | 6% | 100% | | | | |
| 3 | فعالية لجنة التدقيق داخل شركة العميل كمؤشر عند إتخاذ قرار الإستمرار مع العميل الحالي . | 23 | 20 | 5 | --- | 2 | 50 | 4.24 | 4.500 | .938 | 0.000 |
| | | 46% | 40% | 10% | --- | 4% | 100% | | | | |
| 4 | إستخدام الأتعاب المستحقة (باقي الأتعاب المتفق عليها) كوسيلة للضغط على المدقق الخارجي لإصدار تقرير برأي معين ترغبه الإدارة | 21 | 7 | 12 | --- | 10 | 50 | 3.58 | 4.000 | 1.527 | 0.021 |
| | | 42% | 14% | 24% | --- | 20% | 100% | | | | |
| 5 | الإضرار بسمعة مكتب التدقيق نتيجة الإرتباط مع عميل تتصف إدارته بنقص الأمانة والغش والتلاعب والتدليس. | 40 | 10 | --- | --- | --- | 50 | 4.80 | 5.000 | .404 | 0.000 |
| | | 80% | 20% | --- | --- | --- | 100% | | | | |
| 6 | السمعة الجيدة لمكتب التدقيق نتيجة أداء أعمال التدقيق بجودة عالية عاملا مهما في تحديد أتعاب التدقيق | 38 | 2 | 10 | --- | --- | 50 | 4.56 | 5.000 | .812 | 0.000 |
| | | 76% | 4% | 20% | --- | --- | 100% | | | | |

١. إتجهت إجابة العينة للفقرة الاولى نحو الإتفاق وبنسبة (90%)، وعند إختبار درجة شدة موافقة أفراد العينة على الأسئلة المكونة لذلك المتغير وسط حسابي (4.500)، وأعلى وسيط (5.000) وبإنحراف معياري مقداره (.647) ولدى محاولة تعميم النتائج على جميع مفردات العينة من خلال إختبار ويل كوكسن تبين إنخفاض مستوى المعنوية

لهذه العوامل عن 0.5 ،إذ كانت P-Value =0.000 وهي أقل من 0.5 )،مما يمكن معه القول أن آراء أفراد العينة تجاه هذا المتغير ككل هو إتجاه إيجابي أو إتجاه بالموافقة على المتغير ككل .

٢. إتجهت إجابة العينة للفقرة الثانية نحو الإتفاق بنسبة(46%)، وعند إختبار درجة شدة موافقة أفراد العينة لهذا العامل لم يلقى التأييد ،إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي (3.40) والوسيط بمقدار (3.500) وبإنحراف معياري (1.030)، كما أن( قيمة P-Value مساوية 0.010 وهي أكبر من 0.05) ويرجع سبب إنخفاض التأييد لهذه الفقرة وإختلاف الآراء فيها إلى أن أغلب أفراد العينة يعتقدون بضرورة تركيز المدقق الخارجي على أداء الخدمة الأولى والتقليدية له ألا وهي خدمة فحص وتدقيق القوائم المالية السنوية التاريخية الكاملة وعدم التفكير في التكليف بخدمات أخرى، حرصا منه على الإستقلال المهني.

٣. إتجهت إجابة العينة للفقرة الثالثة نحو الإتفاق بنسبة (86%)، وعند إختبار درجة شدة موافقة أفراد العينة على الأسئلة المكونة لذلك المتغير كان لتلك العوامل أعلى وسيط (4.500) ووسط حسابي (4.240)،وبإنحراف معياري مقداره (938.) ولدى محاولة تعميم النتائج على جميع مفردات العينة من خلال إختبار ويل كوكسن تبين إنخفاض مستوى المعنوية لهذه العوامل عن 0.5، إذ كانت P-Value =0.000 وهي أقل من 0.5 ) نلاحظ إنخفاض P-Volueعن 0.5 ،مما يمكن معه القول إن آراء أفراد العينة تجاه هذا المتغير ككل هو إتجاه إيجابي أو إتجاه بالموافقة على المتغير ككل .

٤. إتجهت إجابة العينة للفقرة الرابعة نحو الإتفاق بنسبة (56%)، وعند إختبار درجة شدة موافقة أفراد العينة كان لهذا العامل وسط حسابي (3.58) ووسيط (4.000) وبإنحراف معياري (1.527) ، كما أن( قيمة P-Value مساوية 0.021 وهي أكبر من 0.05) ويرجع سبب إنخفاض التأييد لهذه الفقرة وإختلاف الآراء فيها إلا أن أغلب فئات العينة ترى أن الأتعاب المتفق عليها تكون محددة في خطاب التكليف ومحدد طريقة سدادها ،فضلاً عن أن اتعاب المدقق الخارجي يتم تحديدها وفقا للضوابط الصادرة من مجلس المهنة ،وإن كانت الإدارة هي التي تقوم بعملية سداد الأتعاب ومن ثَم فلو تعرض المدقق الخارجي لضغوط الإدارة فيحق له إبلاغ لجنة التدقيق أو الهيئة العامة .

٥. إتجهت إجابة العينة للفقرة الخامسة نحو الإتفاق بنسبة (100%) وهذا ما أكده الوسط الحسابي الذي بلغت قيمته (4.800) وأعلى وسيط (5) وبإنحراف معياري مقداره (404.) ، ولدى محاولة تعميم النتائج على جميع مفردات العينة من خلال إختبار ويل كوكسن تبين إنخفاض مستوى المعنوية لهذه العوامل عن 0.5 ،حيث كانت P-Value =0.000 وهي أقل من 0.5 )، مما يمكن معه القول أن آراء أفراد العينة تجاه هذا المتغير ككل هو إتجاه إيجابي أو إتجاه بالموافقة على المتغير ككل، وهذا الإتفاق سببه أهمية عامل عدم الإرتباط مع عميل تتصف إدارته بالغش والتلاعب عند تقدير خطر أعمال المدقق الخارجي ،لحرص وتحفظ المدققين الخارجيين عند إختيار العملاء الجدد والإستمرار مع العملاء الحاليين ،تجنبا للتعرض لمنازعات قضائية من مستخدمي القوائم المالية وتقرير المدققين الخارجيين .

إتجهت إجابات العينة للفقرة السادسة نحو الإتفاق بنسبة (80%) ،ونلاحظ هنا أن نسبة غير المحدد بلغت (20%) ،وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.56) ،وأعلى وسيط (5) ،وبإنحراف معياري مقداره(812.)، ولدى محاولة تعميم النتائج على جميع مفردات العينة من خلال إختبار ويل كوكسن تبين إنخفاض مستوى المعنوية لهذه العوامل عن 0.5 ،حيث كانت P-Value =0.000 وهي أقل من 0.5 ) ، مما يمكن معه القول إن آراء أفراد العينة تجاه هذا المتغير ككل هو إتجاه إيجابي أو إتجاه بالموافقة على المتغير ككل.

### ٣-٢-٤-٣ تحليل وتوصيف خطر التدقيق

| ت | السؤال | الإستجابات | | | | | | الوسط الحسابي | الوسيط | الإنحراف المعياري | مستوى الدلالة الإحصائية لإختبار ويل كوكسن P-Value |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق تماما (5) | موافق بدرجة كبيرة (4) | غير محدد (3) | غير موافق إلى حد ما (2) | غير موافق بالمرة (1) | إجمالي | | | | |
| 1 | الإستفسار من المدقق الخارجي السابق حول مدى توافر هيكل رقابة داخلية متكامل ومدى إستجابة إدارة شركة العميل للتعديلات من قبل مراقبي حسابات الشركة في السنوات السابقة. | 35 | 10 | 5 | --- | --- | 50 | 4.60 | 5 | .670 | 0.000 |
| | | 70% | 20% | 10 % | --- | --- | 100% | | | | |
| 2 | مدى إدراك إدارة شركة العميل لأهمية وجود وتوافر هيكل رقابة داخلية متكامل إلى جانب توافر إدارة للتدقيق الداخلي وهل إن الإدارة جادة في متابعة التقارير الصادرة عن المدقق الخارجي وتجاوز الملاحظات الوارد فيها بالوقت المحدد. | 33 | 17 | --- | --- | --- | 50 | 4.66 | 5 | .479 | 0.000 |
| | | 66% | 34% | --- | --- | --- | 100% | | | | |

يعد هذا الخطر هو المكون الثالث لخطر الإرتباط والذي يتضمن ثلاثة مخاطر فرعية هي خطر الرقابة والخطر المتلازم وخطر الإكتشاف .

**جدول (٥) تفاصيل إجابات عينة البحث حول خطر الرقابة**

**أولا- تحليل وتوصيف خطر الرقابة** يتضح من نتائج تحليل إجابات أفراد العينة جدول(٥) إن أهم العوامل التي تشكل هذا المتغير هي:

١. إتجهت إجابات العينة للفقرة الاولى نحو الإتفاق بنسبة (90%)، وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.60) ، وأعلى وسيط (5)، وبإنحراف معياري مقداره (.670)، ولدى محاولة تعميم النتائج على جميع مفردات العينة من خلال إختبار ويل كوكسن تبين إنخفاض مستوى المعنوية لهذه العوامل عن 0.5 إذ كانت P-Value =0.000 وهي أقل من 0.5 )، مما يمكن معه القول إن آراء أفراد العينة تجاه هذا المتغير ككل هو إتجاه إيجابي أو إتجاه بالموافقة على المتغير ككل

٢. إتجهت إجابات العينة للفقرة الثانية نحو الإتفاق بنسبة (100%) بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.66) ،وأعلى وسيط (5) ،وبإنحراف معياري مقدار(.479)، ولدى محاولة تعميم النتائج على جميع مفردات العينة من خلال إختبار ويل كوكسن تبين إنخفاض مستوى المعنوية لهذه العوامل عن 0.5 ،إذ كانت P-Value =0.000 وهي أقل من 0.5 )، مما يمكن معه القول إن آراء أفراد العينة تجاه هذا المتغير ككل هو إتجاه إيجابي أو إتجاه بالموافقة على المتغير ككل.

إن الإتفاق بين أفراد العينة على أهمية العوامل المستخدمة في تقدير خطر الرقابة وتقييم هيكل الرقابة الداخلية ناتج عن الخبرة العملية المتراكمة لهم فضلا عن التسليم بضرورة الإلتزام بالمعيار الثاني من معايير العمل الميداني والخاص بضرورة تقييم مدى إمكانية الإعتماد على هيكل الرقابة الداخلية لمساعدة المدقق الخارجي في تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إختبارات وإجراءات التدقيق.

**ثانيا – تحليل وتوصيف الخطر المتلازم** يتضح من نتائج تحليل إجابات أفراد العينة جدول(٦) إن أهم العوامل التي تشكل هذا المتغير هي:

**جدول (٦) تفاصيل إجابات عينة البحث حول الخطر المتلازم**

| ت | السؤال | الإستجابات | | | | | | الوسط الحسابي | الوسيط | الإنحراف المعياري | مستوى الدلالة الإحصائية لإختبار ويل كوكسن P-Value |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق تماما (5) | موافق بدرجة كبيرة (4) | غير محدد (3) | غير موافق إلى حد ما (2) | غير موافق بالمرة (1) | إجمالي | | | | |
| 1 | المعلومات السابقة عن سمعة أعضاء مجلس إدارة شركة العميل وعن إدارة العميل | 32 | 12 | 6 | --- | --- | 50 | 4.52 | 5 | .707 | 0.000 |
| | | 64% | 24% | 12% | --- | --- | 100% | | | | |
| 2 | إلتزام إدارة شركة العميل بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها عند إعداد القوائم المالية للشركة. | 42 | 8 | --- | --- | --- | 50 | 4.84 | 5 | .370 | 0.000 |
| | | 84% | 16% | --- | --- | --- | 100% | | | | |
| 3 | دور للجنة التدقيق في تقريب وجهات النظر بين المدقق الخارجي وإدارة شركة العميل حول التعديلات والمعالجات المحاسبية المتعلقة بنشاط العميل. | 23 | 20 | 7 | --- | --- | 50 | 4.32 | 5 | .713 | 0.000 |
| | | 46% | 40% | 14% | --- | --- | 100% | | | | |
| 4 | تركيز السلطة بيد عضو أو رئيس مجلس الإدارة ، وعدم وجود دور مؤثر لأعضاء الإدارة الآخرين أو للجنة التدقيق. | 42 | 8 | --- | --- | --- | 50 | 4.84 | 5 | .370 | 0.000 |
| | | 84% | 16% | --- | --- | --- | 100% | | | | |
| 5 | معدل تغير أعضاء مجلس الإدارة . | 33 | 5 | 12 | --- | --- | 50 | 4.42 | 5 | .859 | 0.000 |
| | | 66% | 10% | 24% | --- | --- | 100% | | | | |
| 6 | التغيرات التكنولوجية السريعة في أساليب وطرق إدارة عمليات شركة العميل ، كالتحول لأنظمة محاسبية آلية بدلاً من أنظمة محاسبية يدوية . | 15 | 22 | 5 | 1 | 7 | 50 | 3.74 | 5 | 1.306 | 0.001 |
| | | 30% | 44% | 10% | 2% | 14% | 100% | | | | |
| 7 | التحول لطرق محاسبية بديلة بهدف الظهور بمظهر أفضل أمام المنافسين | 28 | 20 | 2 | --- | --- | 50 | 4.52 | 4 | .580 | 0.000 |
| | | 56% | 40% | 4% | --- | --- | 100% | | | | |
| 8 | تعقد عمليات شركة العميل وتعدد حساباتها | 20 | 15 | 15 | --- | --- | 50 | 4.10 | | .839 | 0.000 |
| | | 40% | 30% | 30% | --- | --- | 100% | | | | |

١. إتجهت إجابات العينة للفقرة الاولى نحو الإتفاق بنسبة (88%) ، وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.52) ،وأعلى وسيط (4.5) ،وبإنحراف معياري مقدار(.707)، ولدى محاولة تعميم النتائج على جميع مفردات العينة من خلال إختبار ويل كوكسن تبين إنخفاض مستوى المعنوية لهذه العوامل عن 0.5 ،إذ كانت P–Value =0.000 وهي أقل من 0.5 )، مما يمكن معه القول إن آراء أفراد العينة تجاه هذا المتغير ككل هو إتجاه إيجابي أو إتجاه بالموافقة على المتغير ككل.

٢. إتجهت إجابات العينة للفقرة الثانية نحو الإتفاق بنسبة (100%)، وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.84) ،وأعلى وسيط (5) ،وبإنحراف معياري مقدار(.370)، ولدى محاولة تعميم النتائج على جميع مفردات العينة من خلال إختبار ويل كوكسن تبين إنخفاض مستوى المعنوية لهذه العوامل عن 0.5 ،حيث كانت P–Value =0.000 وهي اقل من 0.5 ) ، مما يمكن معه القول إن آراء أفراد العينة تجاه هذا المتغير ككل هو إتجاه إيجابي أو إتجاه بالموافقة على المتغير ككل،ويعزى هذا الإتفاق إلى أهمية عامل الإلتزام بالمعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وعدم إستخدام

طرق محاسبية لاتلقى القبول العام عند تقدير الخطر المتلازم لضرورة تمسك إدارة شركة العميل بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها عند إعداد القوائم المالية لكونها تمثل مقاييس الحكم على صدق وعدالة القوائم المالية .

٣. إجابات العينة للفقرة الثالثة نحو الإتفاق بنسبة (86%)، وقيمة الوسط الحسابي (4.32) ،وأعلى وسيط (4.5) ،وبإنحراف معياري مقدار(.732)، ولدى محاولة تعميم النتائج على جميع مفردات العينة من خلال إختبار ويل كوكسن تبين إنخفاض مستوى المعنوية لهذه العوامل عن 0.5 ،إذ كانت P-Value =0.000 وهي أقل من 0.5 ) ، مما يمكن معه القول إن آراء أفراد العينة تجاه هذا المتغير ككل هو إتجاه إيجابي أو إتجاه بالموافقة على المتغير ككل.

٤. إتجهت إجابات العينة للفقرة الرابعة نحو الإتفاق بنسبة (86%) وقيمة الوسط الحسابي (4.32) ،وأعلى وسيط (5) ،وبإنحراف معياري مقدار(.732)، ولدى محاولة تعميم النتائج على جميع مفردات العينة من خلال إختبار ويل كوكسن تبين إنخفاض مستوى المعنوية لهذه العوامل عن 0.5 ،إذ كانت P-Value =0.000 وهي أقل من 0.5 ) ، مما يمكن معه القول إن آراء أفراد العينة تجاه هذا المتغير ككل هو إتجاه إيجابي أو إتجاه بالموافقة على المتغير ككل.

٥. تبين ان إجابات العينة للفقرة الخامسة نحو الإتفاق بنسبة (76%)، وقيمة الوسط الحسابي (4.42) ،وأعلى وسيط (4.5) ،وبإنحراف معياري مقدار(.859)، ولدى محاولة تعميم النتائج على جميع مفردات العينة من خلال إختبار ويل كوكسن تبين إنخفاض مستوى المعنوية لهذه العوامل عن 0.5 ،إذ كانت P-Value =0.000 وهي أقل من 0.5 ) ، مما يمكن معه القول إن آراء أفراد العينة تجاه هذا المتغير ككل هو إتجاه إيجابي أو إتجاه بالموافقة على المتغير ككل.

٦. إتجهت إجابات العينة للفقرة السادسة نحو الإتفاق بنسبة (74%) ،وعند إختبار درجة شدة موافقة أفراد العينة كان لهذا العامل وسط حسابي (3.74) ،وأعلى وسيط (4) ،وبإنحراف معياري مقدار(1.306) ، كما أن( قيمة P-Value مساوية 0.001 وهي أكبر من 0.05) ويرجع سبب إنخفاض التأييد لهذه الفقرة وإختلاف الآراء فيها إلى أن أغلب فئات العينة فيرجعه الباحثان إلى أن التغيرات التكنولوجية السريعة والتحول لنظم محاسبية آلية لايُحدِث بالضرورة تحريفات جوهرية في الحسابات ،وأن قد يؤثر بصورة أكبر على هيكل الرقابة ومن ثم خطر الرقابة .

٧. وردت إجابات العينة للفقرة السابعة نحو الإتفاق بنسبة (96%) وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.52) ،والوسيط (4.5) ،وبإنحراف معياري مقدار(.580)، ولدى محاولة تعميم النتائج على جميع مفردات العينة من خلال إختبار ويل كوكسن تبين إنخفاض مستوى المعنوية لهذه العوامل عن 0.5 ،إذ كانت P-Value =0.000 وهي اقل من 0.5 ) ، مما يمكن معه القول إن آراء أفراد العينة تجاه هذا المتغير ككل هو إتجاه إيجابي أو إتجاه بالموافقة على المتغير ككل .

٨. إجابات العينة للفقرة الثامنة كانت نحو الإتفاق بنسبة (70%)، وقيمة الوسط الحسابي (4.10) ،وأعلى وسيط (4) ،وبإنحراف معياري مقدار(.839)، ولدى محاولة تعميم النتائج على جميع مفردات العينة من خلال إختبار ويل كوكسن تبين إنخفاض مستوى المعنوية لهذه العوامل عن 0.5 ،إذ كانت P-Value =0.000 وهي أقل من 0.5 ) ، مما يمكن معه القول إن آراء أفراد العينة تجاه هذا المتغير ككل هو إتجاه إيجابي أو إتجاه بالموافقة على المتغير ككل.

**ثالثا – تحليل وتوصيف خطر الإكتشاف** من خلال اجابات العينة جدول(٧) ول خطر الاكنشاف تبين الاتي:

**جدول(٧) تفاصيل إجابات عينة البحث حول خطر الإكتشاف**

| ت | السؤال | الإستجابات | | | | | | الوسط الحسابي | الوسيط | الإنحراف المعياري | مستوى الدلالة الإحصائية لإختبار ويل كوكسن P-Value |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق تماما (5) | موافق بدرجة كبيرة (4) | غير محدد (3) | غير موافق إلى حد ما (2) | غير موافق بالمرة (1) | إجمالي | | | | |
| 1 | تحقيق معدلات نمو غير عادية والإعتماد على تقديرات محاسبية في عدد كبير من الحسابات | 3 | 15 | 20 | 10 | 2 | 50 | 3.140 | 3 | .948 | 0.172 |
| | | 6% | 30% | 40% | 20% | 4% | 100% | | | | |
| 2 | تركز عمليات البيع والشراء لجهة واحدة أو لعدد قليل من الجهات | 8 | 10 | 12 | 20 | --- | 50 | 3.120 | 3 | 1.118 | 0.192 |
| | | 16% | 20% | 24% | 40% | --- | 100% | | | | |
| 3 | تحديد مستوى خطر التدقيق المقبول من قبل مكتب التدقيق | 20 | 25 | 5 | --- | --- | 50 | 4.30 | 4.5 | .647 | 0.000 |
| | | 40% | 50% | 10% | --- | --- | 100% | | | | |

١. إتجهت إجابات العينة للفقرة الاولى نحو الإتفاق بنسبة(36%)،ونلاحظ أن نسبة غير محدد بلغت فقط (40%) ،كما لم يتفق مانسبته (24%) وعند إختبار درجة شدة موافقة أفراد العينة كان لهذا العامل وسط حسابي (3.140) ،والوسيط (3) ،وبإنحراف معياري مقدار(.948) ، كما أن( قيمة P-Value مساوية 0.172 وهي أكبر من 0.05) .

٢. وردت إجابات العينة للفقرة الثانية، نحو الإتفاق بنسبة (36%)، كما لم يتفق مانسبته (40%) وعند إختبار درجة شدة موافقة أفراد العينة كان لهذا العامل وسط حسابي(3.120)، والوسيط (3)، وبإنحراف معياري مقدار(1.118) ، كما أن( قيمة P-Value مساوية 0.192 وهي أكبر من 0.05)

٣. تبين بان إجابات العينة للفقرة الثالثة نحو الإتفاق بنسبة (90%)، وقيمة الوسط الحسابي (4.30) ،وأعلى وسيط (4.500) ،وبإنحراف معياري مقدار(.647)، ولدى محاولة تعميم النتائج على جميع مفردات العينة من خلال إختبار ويل كوكسن تبين إنخفاض مستوى المعنوية لهذه العوامل عن 0.5 ،إذ كانت P-Value =0.000 وهي أقل من 0.5 ) ، مما يمكن معه القول إن آراء أفراد العينة تجاه هذا المتغير ككل هو إتجاه إيجابي أو إتجاه بالموافقة على المتغير ككل ،ويُرجح الباحثان هذا الإتفاق إلى إستخدام نموذج خطر التدقيق وفقا (SAS47) الذي يتم من خلاله تحديد خطر الإكتشاف بإستخدام المعادلة والتي يكون أحد عناصرها خطر التدقيق الكلي .

**المحور الثالث : تحليل وتوصيف أثر تقدير خطر الإرتباط على حكم المدقق الخارجي بشأن بقبول التكليف** بتحليل نتائج إجابات أفراد العينة حول أهم العوامل التي تشكل هذا المتغير يتضح الآتي كما في الجدول(٨):

**جدول(٨) تفاصيل إجابات عينة البحث حول أثر تقدير خطر الإرتباط على حكم المدقق الخارجي بشأن قبول التكليف**

| ت | السؤال | الإستجابات | | | | | | الوسط الحسابي | الوسيط | الإنحراف المعياري | مستوى الدلالة الإحصائية لإختبار ويل كوكسن P-Value |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق تماما (5) | موافق بدرجة كبيرة (4) | غير محدد (3) | غير موافق إلى حد ما (2) | غير موافق بالمرة (1) | إجمالي | | | | |
| 1 | يُعَد تقدير خطر الإرتباط من جانب المدقق الخارجي من القرارات المهمة والمؤثرة على سمعة مكتب التدقيق | 43 | 7 | --- | --- | --- | 50 | 4.86 | 5 | .351 | 0.000 |
| | | 86% | 14% | --- | --- | --- | 100% | | | | |
| 2 | يتم تقدير خطر الإرتباط للعملاء الجدد والعملاء الحاليين بناء على مؤشرات وعوامل | 28 | 7 | 15 | --- | --- | 50 | 4.26 | 4 | .899 | 0.000 |
| | | 56% | 14% | 30% | --- | --- | 100% | | | | |
| 3 | سمعة ومركز العميل المالي يؤثر على قرار قبول التكليف للعميل الجديد | 43 | 5 | 2 | --- | --- | 50 | 4.82 | 4 | .482 | 0.000 |
| | | 86% | 10% | 4 % | --- | --- | 100% | | | | |
| 4 | الحفاظ على سمعة مكتب التدقيق تعد من الأمور المهمة التي يجب مراعاتها عند إتخاذ قرار قبول التكليف سواء للعميل الجديد أو الإستمرار مع العميل الحالي | 43 | 5 | 2 | --- | --- | 50 | 4.82 | 5 | .482 | 0.000 |
| | | 86% | 10% | 4% | --- | --- | 100% | | | | |
| 5 | إحتمال تعرض مكتب التدقيق لمنازعات قضائية تعد من الأمور المهمة التي يجب مراعاتها عند إتخاذ قرار قبول التكليف للعميل الجديد | 28 | 7 | 15 | --- | --- | 50 | 4.26 | 4 | .899 | 0.000 |
| | | 56% | 14% | 30% | --- | --- | 100% | | | | |
| 6 | يقوم المدقق الخارجي برفض العميل إذا تجاوز خطر الإرتباط المقدر مستوى معين | 37 | 12 | 1 | --- | --- | 50 | 4.72 | 4 | .497 | 0.000 |
| | | 74% | 24% | 2% | --- | --- | 100% | | | | |
| 7 | يقوم المدقق الخارجي بالإتصال مع المدقق الخارجي السابق لشركة العميل في حالة تغييره قبل إنتهاء مدة خمس سنوات للتعرف منه على أسباب تغييره | 28 | 5 | 10 | 7 | --- | 50 | 4.08 | 4 | 1.158 | 0.000 |
| | | 56% | 10% | 20% | 14% | --- | 100% | | | | |
| 8 | إن إرتفاع حدة المنافسة تؤدي إلى تزايد معدل قبول العملاء ذوي خطر الإرتباط المرتفع؟ | --- | 3 | 5 | 13 | 29 | 50 | 1.64 | | .898 | 1.000 |
| | | --- | 6% | 10% | 26% | 58% | 100% | | | | |

بتحليل نتائج إجابات أفراد العينة حول أهم العوامل التي تشكل هذا المتغير يتضح الآتي:

١. إتجهت إجابات العينة للفقرة الاولى ،نحو الإتفاق بنسبة (100%) وعند إختبار درجة شدة موافقة أفراد العينة كان لهذا العامل وسط حسابي(4.86) ،والوسيط (5) ،وبإنحراف معياري مقدار(3.51) ، كما أن( قيمة P–Value مساوية 0.000 وهي أكبر من 0.05) مما يمكن معه القول إن آراء أفراد العينة تجاه هذا المتغير ككل هو إتجاه إيجابي أو إتجاه بالموافقة على المتغير ككل ،يرى الباحثان أن هذا الإتفاق يوشر أهمية عامل سمعة مكتب التدقيق عند إصدار الحكم المهني بالإرتباط بالعملاء وقبولهم ناتج عن ضرورة تمسك شركاء مكتب التدقيق بالمعايير والقواعد الخاصة بإنتقاء العملاء وإختيارهم لتجنب قبول عميل يُحدِث مشاكل ويُعرِض مكتب التدقيق لخسائر مادية ومنازعات قضائية ،وذلك كله لخدمة سمعة وشهرة مكتب التدقيق في سوق خدمات المهنة .

٢. تبين بان إجابات العينة للفقرة الثانية نحو الإتفاق بنسبة (70%)، وعند إختبار درجة شدة موافقة أفراد العينة كان لهذا العامل وسط حسابي(4.26) ،والوسيط (4) ،وبإنحراف معياري مقدار(.899)، ولدى محاولة تعميم النتائج على جميع مفردات العينة من خلال إختبار ويل كوكسن تبين إنخفاض مستوى المعنوية لهذه العوامل عن 0.5 ،إذ كانت P–Value =0.000 وهي أقل من 0.5 ) ، مما يمكن معه القول إن آراء أفراد العينة تجاه هذا المتغير ككل هو إتجاه إيجابي أو إتجاه بالموافقة على المتغير ككل.

٣. إتجهت إجابات العينة للفقرة الثالثة نحو الإتفاق بنسبة (96%)، وعند إختبار درجة شدة موافقة أفراد العينة كان لهذا العامل وسط حسابي(4.82) ،والوسيط (5) ،وبإنحراف معياري مقدار(.482)، ولدى محاولة تعميم النتائج على جميع مفردات العينة من خلال إختبار ويل كوكسن تبين إنخفاض مستوى المعنوية لهذه العوامل عن 0.5 ،إذ كانت P-Value =0.000 وهي اقل من 0.5 ) ، مما يمكن معه القول إن آراء أفراد العينة تجاه هذا المتغير ككل هو إتجاه إيجابي أو إتجاه بالموافقة على المتغير ككل.

٤. وردت إجابات العينة للفقرة الرابعة (نحو الإتفاق بنسبة (96%)، وعند إختبار درجة شدة موافقة أفراد العينة كان لهذا العامل وسط حسابي(4.82) ،والوسيط (5) ،وبإنحراف معياري مقدار(.482)، ولدى محاولة تعميم النتائج على جميع مفردات العينة من خلال إختبار ويل كوكسن تبين إنخفاض مستوى المعنوية لهذه العوامل عن 0.5 ،إذ كانت P-Value =0.000 وهي أقل من 0.5 ) ، مما يمكن معه القول إن آراء أفراد العينة تجاه هذا المتغير ككل هو إتجاه إيجابي أو إتجاه بالموافقة على المتغير ككل.

٥. إتجهت إجابات العينة للفقرة الخامسة نحو الإتفاق بنسبة (70%)، وعند إختبار درجة شدة موافقة أفراد العينة كان لهذا العامل وسط حسابي(4.26) ،والوسيط (4) ،وبإنحراف معياري مقدار(.899)، ولدى محاولة تعميم النتائج على جميع مفردات العينة من خلال إختبار ويل كوكسن تبين إنخفاض مستوى المعنوية لهذه العوامل عن 0.5 ،إذ كانت P-Value =0.000 وهي أقل من 0.5 ) ، مما يمكن معه القول إن آراء أفراد العينة تجاه هذا المتغير ككل هو إتجاه إيجابي أو إتجاه بالموافقة على المتغير ككل.

٦. كانت اجابات العينة للفقرة السادسة نحو الاتفاق بنسبة (98%)، وعند اختبار درجة شدة موافقة افراد العينة كان لهذا العامل وسط حسابي(4.72) ،والوسيط (5) ،وبانحراف معياري مقدار(.497)، ولدى محاولة تعميم النتائج على جميع مفردات العينة من خلال اختبار ويل كوكسن تبين انخفاض مستوى المعنوية لهذه العوامل عن 0.5 ،حيث كانت P-Value =0.000 وهي اقل من 0.5 ) ، مما يمكن معه القول بان اراء افراد العينة تجاه هذا المتغير ككل هو اتجاه ايجابي او اتجاه بالموافقة على المتغير ككل.

٧. إتجهت إجابات العينة للفقرة السابعة نحو الإتفاق بنسبة (66%) ، وعند إختبار درجة شدة موافقة أفراد العينة كان لهذا العامل وسط حسابي (4.08) ، والوسيط (4) ،وبإنحراف معياري مقدار(1.158) ، كما أن( قيمة P-Value مساوية 0.000 وهي أكبر من 0.05) ويرجع سبب إنخفاض التاييد لهذه الفقرة وإختلاف الآراء فيها إلى أن أغلب فئات العينة

٨. تبين بان إجابات العينة للفقرة الثامنة نحو الإتفاق بنسبة (16%) ،ونلاحظ أن نسبة غير محدد بلغت فقط (26%) كما لم يتفق مانسبته (58%) وعند إختبار درجة شدة موافقة أفراد العينة كان لهذا العامل وسط حسابي (1.64) ، والوسيط (1.5) ،وبإنحراف معياري مقدار(.989) ، كما أن( قيمة P-Value مساوية 1.000 وهي أكبر من 0.05) ويرجع سبب إنخفاض التأييد لهذه الفقرة وإختلاف الآراء فيها إلى أن أغلب فئات العينة إلى أن المدقق الخارجي مزاول للمهنة لحساب نفسه وبالتالي من مصلحته أن يحصل على قدر أكبر من عدد الشركات التي يقوم بتدقيقها ،دون النظر لشكل هذه الشركات مادام أنه يحقق إيرادات وهو ملتزم بالمعايير المهنية ،فضلا عن طبيعة شكل المنافسة داخل سوق خدمات التدقيق والحصة السوقية لكل مكتب ،ومدى وجود فروع لمكاتب عالمية داخل البلد (وإن سبب رفض السؤال يرجع إلى عدم رغبة مكتب التدقيق في قبول عملاء يزيدوا من خطر أعمالهم حتى ولو بلغت المنافسة بين مكاتب

التدقيق أقصى حدودها ،كما يرى الباحثان أن سبب رفض السؤال من جانب افراد العينة لأنه تم صياغته بصورة مباشرة وصريحة ولذلك لاترغب مكاتب التدقيق بالإعتراف بحقيقة الامر ،خوفا من التأثير على السمعة المهنية ) .

## ٣-٣ نتائج إختبار فروض الدراسة

### ٣-٣-١ علاقة الحوكمة بخطر الأرتباط

يتبين من التحليل الاحصائي ومن مصفوفة الأرتباط ،أن العلاقات الإرتباطية بين كل من الحوكمة وخطر الأرتباط كانت غير معنوية اذ بلغ معامل الأرتباط بينهما (.009)، وبدرجة معنوية أكبرمن (0.05) والتي تبلغ (.952)، كما في جدول (٩) ويرى الباحثان أن ضعف العلاقة الأرتباطية سببه ضعف الدور الحوكمي للجان التدقيق في الشركات المساهمة وفي المصارف العراقية الخاصة عينة البحث ،إذ مازال دورها شكليا او رمزيا استيفاءً للمتطلبات القانونية فقط ،وبالتالي يتعذر على المدقق الخارجي الاعتماد على هذه اللجان عند تقدير خطر الأرتباط. اما العلاقات الارتباطية بين كل من الحوكمة والحكمين المهنيين للمدقق الخارجي بشان قبول التكليف ، فقد بلغت معاملات الارتباط لكل منهما(.087) وبدرجة معنوية اكبر من (0.05) ،اذ بلغت (.546) انه في ظل شكلية ورمزية لجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة ومنها المصارف العراقية الخاصة سيكون من الصعب على مراقب الحسابات الحصول على المعلومات خصوصا تلك المتعلقة ببيئة الرقابة وبنية مجلس الادارة قبل الارتباط وقبول التكليف لكون الدول الفاعل الذي يمكن ان تلعبه الحوكمة يساعد شركات التدقيق على تحسين وتطوير آليات القبول او الرفض بتقديم خدمات التدقيق لعملائها وبالتالي تخفيض خطر الارتباط دون الخروج عن الآداب والارشادات المهنية .

**جدول (٩)**

**علاقة حوكمة الشركات بخطر الارتباط ومكوناته وحكمي المدقق الخارجي بشأن قبول التكليف وتحديد الاتعاب**

| المتغيرات / الحوكمة | خطر اعمال العميل | خطر اعمال المدقق الخارجي | خطر التدقيق | خطر الارتباط | حكم المدقق الخارجي بشأن قبول التكليف |
|---|---|---|---|---|---|
| العلاقات الارتباطية | .125 | .231 | .354 | .009 | .087 |
| درجة المعنوية | .388 | .107 | .012 | .952 | .546 |

### ٣-٣-٢ علاقة خطر أعمال العميل بخطر الإرتباط

اسفرت نتائج التحليل الإحصائيا الخاص بهذه العلاقة و مصفوفة الإرتباط ،وجود علاقة طردية قوية بلغت (.803) وهي أكبر من 50% بين خطر أعمال العميل والذي يرمز له بالرمز (X2) وخطر الإرتباط الذي يرمز له بالرمز(Z) وعند إجراء إختبار معنوية للتأكد من معنوية معامل الإرتباط بلغت مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية الذي أعتمد عليه الباحثان في الدراسة وهو 0.05 ،مما يدعم رفض فرض العدم ومن ثم قبول الفرض البديل القائل بأن معامل الإرتباط هو معامل معنوي ويمكن تعميمه ،وبذلك يمكن قبول فرض البحث القائل" **يؤثر خطر أعمال العميل على خطر الأرتباط بتدقيق القوائم المالية في بيئة الممارسة المهنية في جمهورية العراق** "وعند مستوى ثقة (95%).

### ٣-٣-٣ علاقة خطر أعمال المدقق الخارجي بخطر الأرتباط

اظهرت نتائج التحليل الإحصائي و مصفوفة الإرتباط ،وجود علاقة طردية قوية بلغت (.887) وهي أكبر من 50% بين خطر أعمال العميل والذي يرمز له بالرمز (X3) وخطر الإرتباط الذي يرمز له بالرمز(Z) وعند إجراء إختبار معنوية للتأكد من معنوية معامل الإرتباط بلغت مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية الذي إعتمد عليه الباحثان في الدراسة وهو 0.05 ،مما يدعم رفض فرض العدم وبالتالي قبول الفرض البديل القائل بأن معامل الإرتباط هو معامل معنوي ويمكن تعميمه ،وبذلك يمكن قبول فرض البحث القائل" **يؤثر خطر أعمال المدقق الخارجي على خطر الإرتباط بتدقيق القوائم المالية في بيئة الممارسة المهنية في جمهورية العراق** "وعند مستوى ثقة (95%).

### ٣-٣-٤ علاقة خطر الإرتباط بخطر التدقيق

توصلت نتائج التحليل الإحصائي لمكونات خطر االتدقيق الثلاثة (خطر الرقابة ، الخطر المتلازم ،خطر الإكتشاف) ومن مصفوفة الإرتباط ،وجود علاقة طردية قوية بلغت (.689) وهي أكبر من 50% بين خطر التدقيق ومكوناته الثلاثة والذي يرمز له بالرمز (X4) وخطر الإرتباط الذي يرمز له بالرمز(Z) وعند إجراء إختبار معنوية للتأكد من معنوية معامل الإرتباط بلغت مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية الذي أعتمد عليه الباحثان في الدراسة وهو 0.05 ،مما يدعم رفض فرض العدم ومن ثم قبول الفرض البديل القائل بأن معامل الإرتباط هو معامل معنوي ويمكن تعميمه ،وبذلك يمكن قبول فرض البحث القائل" يؤثر خطر التدقيق على خطر الإرتباط بتدقيق القوائم المالية في بيئة الممارسة المهنية في جمهورية العراق "وعند مستوى ثقة (95%).

### ٣-٤ تاثير خطر الإرتباط المقدر على حكم المدقق الخارجي بشأن قبول التكليف بتدقيق الحسابات

اظهرت نتائج التحليل الإحصائي ومن مصفوفة الإرتباط ،وجود علاقة طردية متوسطة(+.354) بين خطر الإرتباط الذي يرمز له بالرمز(Z) والحكم المهني لالمدقق الخارجي بشأن قبول التكليف والذي يرمز له بالرمز (Y1)وعند إجراء إختبار معنوية للتأكد من معنوية معامل الإرتباط بلغت مستوى الدلالة المشاهد (0.000) وهي أكبر من مستوى المعنوية الذي أعتمد عليه الباحثان في الدراسة وهو 0.05 ،مما يدعم قبول فرض العدم وبالتالي رفض الفرض البديل القائل إن معامل الارتباط هو معامل غير معنوي ولايمكن تعميمها على بيانات مجتمع المهنيين ككل ،وبذلك يمكن القول بأنه لايمكن قبول فرض البحث القائل " يؤثر مستوى خطر الإرتباط المقدر عكسيا على حكم المدقق الخارجي في جمهورية العراق بشأن قبول التكليف بتدقيق الحسابات "وعند مستوى ثقة (95%). ويرى الباحثان أن رفض هذا الفرض عند المهنيين إلى أسباب عِدة لعل من أهمها يمكن للمدققين الخارجين قبول عميل ذو خطر إرتباط مرتفع مقابل زيادة الأتعاب المطلوبة وذلك كعلاوة خطر ،أو يمكن قبول عميل ذو خطر إرتباط مرتفع في مقابل طلب خدمات أخرى بخلاف خدمة التدقيق التقليدية ،مما يحقق أتعاب أكبر لمكتب التدقيق تفوق المخاطر المحتملة والناتجة من جراء الإرتباط مع هذا العميل ،فضلاً عن أن الإرتباطات المبدئية تشتمل على خطر إرتباط مرتفع بسبب حداثة العلاقة بين المدقق الخارجي والعميل ،ولكن بمرور الوقت تنخفض مخاوف المدقق الخارجي التي كانت موجودة في بداية عملية الإرتباط .

### ٥-٣ إرشادات مقترحة لتقدير خطر إرتباط المدقق الخارجي وأحكامه بشأن قبول التكليف

**تمهيد:**

في ضوء ما ورد بأدبيات التدقيق وبعض المعايير الدولية والأمريكية من إرشادات وإجراءات حول خطر الإرتباط ومكوناته ، يمكن للباحثان الإسترشاد بها للتوصل إلى محاور وفقرات الضوابط المقترحة الموجهة إلى مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات في جمهورية العراق ضمن هذا المبحث والمتمثلة بأهمية إعداد هذه الضوابط، وأهم المفاهيم التي تتعلق بالجانب التطبيقي ،فضلاً عن محاور بالعوامل المؤثرة على كل مكون من مكونات خطر الإرتباط وأحكام المدقق الخارجي بشأن قبول التكليف للإسترشاد بها، ولإعتمادها وتعميمها على مكاتب وشركات التدقيق في القطاع الخاص لغرض الإلتزام بها لمساعدتهم على التعامل مع خطر الإرتباط وترشيد أحكامهم المهنية الخاصة به، فضلاً عن ذلك يقوم المجلس المذكور بمتابعة ومراقبة مدى إلتزام تلك المكاتب وشركات التدقيق بالضوابط الصادرة عنه .

**الأهمية**

تأتي أهمية الضوابط المقترحة في توفير إرشادات خاصة بخطر الإرتباط ومكوناته والمتمثل "بالخطر الكلي المرتبط بمهمة التكليف وقبل الشروع في عملية قبول العميل "، إذ يُمكن المدقق الخارجي من تقدير المستوى المقبول لخطر الإرتباط ، إذ يترتب على الخطأ في إصدار الحكم المهني الخاص بقبول العميل الجديد أو الإستمرار مع العميل الحالي تُعرض المدقق الخارجي للمسائلة القانونية في حالة قبول عميل كان ذ الناتج من إحتمال تعرض شركة العميل لعوامل تؤثر بصورة سلبية على إستمرار وربحية وسمعة شركة العميل"، ويتوجب على المدقق الخارجي التثبت والأخذ بنظر الإعتبار الفقرات أدناه:

١. إمكانية تعرض شركة العميل لعدد كبير من المنازعات القضائية من جانب المنافسين ،الأطراف الأخرى (أصحاب المصلحة ) المستخدمة للقوائم المالية التي تُعِدها إدارة شركة العميل، كمؤشر على أن إدارة شركة العميل تتصف بنقص الأمانة والإستقامة .
٢. تورط الإدارة في تصرفات غير قانونية ،مثل مخالفة قانون الشركات ،حالات التهرب الضريبي
٣. مدى إستعمال الإدارة لطرق محاسبية بديلة بهدف التأثير على أسعار الأسهم الخاصة بالشركة ،أو التأثير على الإيرادات لأسباب ضريبية .
٤. الوضع المالي لشركة العميل والمشاكل المحتملة في السيولة ومدى وجود بدائل لمواجهة أزمة السيولة .
٥. شك من جانب المدقق الخارجي في قدرة شركة العميل على الإستمرار.
٦. إختلاق عمليات وهمية قرب نهاية السنة ( فترة القطع )
٧. أنشطة وعمليات جديدة ذات خطر عالٍ.

**أ- الإرشادات الخاصة بخطر أعمال المدقق الخارجي**

يمثل خطر أعمال المدقق الخارجي على أنه "الخطر الناتج من إحتمال تعرض المدقق الخارجي لخسارة تتمثل بعدم حصوله على أتعاب أو الإضرار بالسمعة بسبب المنازعات القضائية والأثر السلبي على ربحية أعماله ،وذلك حتى ولو كان المدقق الخارجي ملتزماً بالمعايير المهنية "،يتوجب على المدقق الخارجي التثبت والتحقق من الفقرات أدناه:

١. حدوث تغيرات مستمرة وغير مبررة لمراقبي حسابات شركة العميل .
٢. إمكانية طلب خدمات أخرى بخلاف خدمة تدقيق القوائم المالية السنوية التاريخية (مثل دراسات الجدوى )عند التقدم بطلب التكليف لعملية التدقيق .
٣. نتائج التدقيق السابقة من جانب المدققين الخارجين السابقين وعلاقتهم مع إدارة العميل.
٤. مدى وجود إستقلال كامل لالمدقق الخارجي عند أدائه لعملية تدقيق القوائم المالية ،وذلك في حال طلب منه أداء خدمات إستشارية لنفس العميل،حيث يرتفع إحتمال إصدار المدقق الخارجي لتقرير نظيف في حالة أدائه لخدمات إستشارية لذات العميل .
٥. مدى توافر لجنة تدقيق داخل شركة العميل ،والتحقق من فعالية لجنة التدقيق داخل شركة العميل كمؤشر عند إتخاذ قرار الإستمرار مع العميل الحالي .
٦. إمكانية تعرض مكتب التدقيق لمنازعات قضائية مع شركة العميل بسبب الأتعاب ،كإستخدام الأتعاب المستحقة ( باقي الأتعاب المتفق عليها ) كوسيلة للضغط على المدقق الخارجي لإصدار تقرير برأي معين ترغبه الإدارة .
٧. التحري عن أمانة الإدارة وسمعتها لكون الإرتباط بعميل تتصف إدارته بنقص الامانة والغش والتدليس يؤدي إلى الإضرار بسمعة مكتب التدقيق
٨. طبيعة المنازعات السابقة مع المدققين الخارجين السابقين للشركة ونوع الآراء التي تم إبدائها (هل كانت بخصوص مشاكل محاسبية أم مشاكل بخصوص التدقيق) .
٩. العَلاقة بين جودة خدمات التدقيق وسمعة مكتب التدقيق والأتعاب المحققة نتيجة تدقيق شركة العميل .

**ب- الإرشادات الخاصة بخطر التدقيق**

يتمثل خطر التدقيق " على أنه الخطر الذي يتعرض له المدقق الخارجي عندما يصدر رأيا غير متحفظ بقوائم مالية تحتوي بالفعل على أخطاء جوهرية" ويقاس بحاصل ضرب الإحتمالات لخطر التحريفات الجوهرية "خطر الرقابة والخطر المتلازم وخطر الإكتشاف ،ويتأثر أيضاً بالمتغيرات التي توضح إمكانية وجود خطر التلاعب (خطر وجود الغش) ،لذا يتوجب على المدقق الخارجي التثبت والتحقق من من كل خطر من الأخطار الثلاثة وكما يأتي:

**اولاً: الإرشادات الخاصة بخطر الرقابة**

ويتمثل خطر الرقابة "بالخطر الناتج من إحتمال فشل إجراءات الرقابة الداخلية في كشف ومنع التحريفات الجوهرية في حساب ما"

- مدى توفر هيكل رقابة داخلية متكامل لدى شركة العميل .
- الإستفسار من المدقق الخارجي السابق لشركة العميل بخصوص مدى إستجابة إدارة شركة العميل للتعديلات المطلوبة من قبله مراقبي حسابات الشركة في السنوات السابقة.
- مدى إدراك إدارة شركة العميل لأهمية وجود وتوافر هيكل رقابة داخلية متكامل إلى جانب توافر إدارة للتدقيق الداخلي ،فضلاً عن جدية الإدارة في متابعة التقارير الصادرة عن المدقق الخارجي وتجاوز الملاحظات الوارد فيها بالوقت المحدد.

**ثانياً: الإرشادات الخاصة بالخطر المتلازم**

"هو الخطر الناتج من قابلية حساب ما لتوليد تحريفات بسبب كثرة عملياته وتسوياته الحسابية والمحاسبية "

- المعلومات السابقة عن إدارة العميل وكذلك سمعة إدارة شركة العميل.
- مدى إلتزام إدارة شركة العميل بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها عند إعداد البيانات المالية للشركة .
- أمانة إدارة شركة العميل وسلوكياتها وأخلاقياتها ،خبرة الإدارة ،ومدى تفهمها لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.
- إستعمال إدارة شركة العميل لسياسات وطرق محاسبية لمعالجة أمور محاسبية جديدة والتي لم تكون موجودة في السنوات السابقة.
- توافر سلطة الإدارة في يد فرد واحد وعدم وجود دور مؤثر للأعضاء الآخرين في مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق في الشركة .
- زيادة معدل تَغيُر الادارة وكذلك أعضاء مجلس الإدارة .
- التغيرات التكنولوجية في أساليب وطرق إدارة عمليات شركة العميل ،وكذلك التحول لأنظمة محاسبية آلية بدلا من أنظمة محاسبية يدوية .

**ثالثاً: الإرشادات الخاصة بخطر الإكتشاف (الغش والتلاعب)**

إن خطر الإكتشاف "هو الخطر الناتج من إحتمال فشل إجراءات التدقيق في إكتشاف التحريفات والتي تكتشفها إجراءات الرقابة الداخلية في حساب ما". **أما خطر الغش أو التلاعب** "يعرف هذا الخطر وفقاً لمعيار التدقيق الدولي(ISA 240) على أنه "خطر أن يتسبب التلاعب في حدوث تحريفات جوهرية في القوائم المالية".

- تحديد مستوى خطر التدقيق المقبول من قبل المدقق الخارجي .
- تعاملات غير سليمة بين الموظفين وضعف عملية الإتصال بين الإدارة والموظفين .
- إنخفاض معدل القيم والسلوك الإخلاقي للموظفين داخل الشركة .
- الإعتماد على طرف واحد محدد عند إجراء الصفقات والمعاملات المهمة .
- الإعتماد وبشكل كبير على التقديرات والتقييم عند تحديد أرصدة معينة .
- تحقيق الشركة لمعدل نمو وربحية بشكل سريع .

**ج - الإرشادات الخاصة بحكم المدقق الخارجي بشأن قبول التكليف**

يتوجب على المدقق الخارجي مراعاة الإعتبارات الآتية:

أ- تحديد مستوى خطر الإرتباط المقدر على أن يكون ضمن المستوى المقبول لدى المدقق الخارجي ،وأن يتم رفض العميل إذا تجاوز خطر الإرتباط المقدر المستوى المقبول .

ب- عامل الإتصال مع المدقق الخارجي السابق لشركة العميل (للتعرف منه على أسباب تغييره) عند إصدار حكم قبول التكليف للعميل الجديد.

ج- الإلتزام بخطوات منهجية ومنطقية متتالية عند إصدار حكم قبول التكليف ، على أن يتم تقدير خطر الإرتباط للعملاء الجدد أو الإستمرار مع العملاء الحاليين بناءً على مؤشرات وعوامل.

د- الحفاظ على سمعة مكتب التدقيق تُعدّ من الأمور المهمة التي يجب مراعاتها عند إتخاذ قرار قبول التكليف سواء للعميل الجديد أم الإستمرار مع العميل الحالي .

هـ- مدى إحتمال تعرض مكتب التدقيق لمنازعات قضائية تعد من الأمور المهمة التي يجب مراعاتها عند إتخاذ قرار قبول التكليف للعميل الجديد .

و- دراسة التغيرات في هيكل الرقابة الداخلية، ومدى تنوع أنشطة العميل الجديدة للعملاء الحاليين ،كعامل ومؤشر مهم في تحديد خطر الإستمرار مع العميل الحالي .

ز- سمعة العميل ومركزه المالي كأحد العوامل المهمة في إصدار حكم قبول الإرتباط بالعملاء الجدد أو الإستمرار بالإرتباط مع العملاء الحاليين .

ح- عدم قبول عملاء ذوي خطر إرتباط مرتفع يتجاوز مستوى خطر الإرتباط المقبول من قبل مكتب التدقيق، بسبب إرتفاع حدة المنافسة في سوق خدمات التدقيق ،وفي حال قبول الإرتباط مع هؤلاء العملاء ،لابد لالمدقق الخارجي التكيف مع الخطر بما يسمح له بالتحكم والسيطرة على خطر الإرتباط لوضعه عند مستوى مقبول ، ويتم ذلك من خلال إستراتيجيات عدة (كإستخدام أشخاص متخصصين وأصحاب خبرة في مجال أعمال العميل ،فضلا عن ، إستراتيجية وضع معدل زائد من التدقيق والفحص وإستراتيجية عمل إختبارات مكثفة وكثيرة للفحص أي إختبارات مادية على نطاق عينة كبيرة الحجم ،وأخيراً إستراتيجية وضع معدلات عالية لإتعاب التدقيق لتعويض الخطر الزائد اي الأتعاب الزائدة على علاوة الخطر)

**الاستنتاجات والتوصيات**

**اولا – الاستنتاجات**

١) مازال دور لجان التدقيق المشكلة حالياً في المصارف العراقية الخاصة عينة البحث يُعدّ شكلياً أو رمزياً إستيفاءً للمتطلبات القانونية الواردة في المادة (24) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 ،وليس لتأدية مهام جوهرية .

٢) وجود قصور تشريعي واضح في الأُنموذج العراقي الحالي للجان التدقيق ،فقد أغفلت النصوص القانونية سواء قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة 1997 وتعديلاته أو قانون المصارف رقم (24)لسنة 2004 والتعليمات ذات العلاقة لعدد من الأمور المرتبطة بكيفية تشكيل لجان التدقيق وتحديد مهامها وصلاحياتها وآليات عملها وعلاقتها مع المدقق الخارجي ،والأعمال المرتبطة به ،كما لم توضح الأسس التي تعتمدها اللجنة في التوصية بإختياره وتحديد أتعابه والتوصية بعزله .

٣) مهنيا يوجد خطر مترتب على حكم المدقق الخارجي بقبول العملاء أو رفضهم، وهذا الخطر يسمى بخطر الإرتباط فهو الخطر الكلي المرتبط بمهمة التكليف وقبل الشروع بقبول العميل، وأن تقدير مكتب التدقيق للمستوى المقبول من خطر الإرتباط يسهم بشكل فاعل في ترشيد أحكام شركاء الإرتباط بقبول العملاء الجدد أو الإستمرار مع العملاء الحاليين.

**ثانيا – التوصيات**

١) إعادة دراسة القوانين والتعليمات المتعلقة بتشكيل لجان التدقيق والنافذة حالياً ،وإجراء التعديلات اللازمة لتطوير وتعزيز دورها في أداء مهامها بكفاءة وفاعلية وبالشكل الذي يزيد من تأثيرها في تعزيز فاعلية وإستقلالية التدقيق الداخلي والخارجي وصولاً إلى تحسين الأداء التدقيقي في الشركات المساهمة العراقية (المصارف الخاصة) وزيادة الثقة فيه .

٢) تطوير قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997(المعدل) وقانون المصارف رقم (٩٤)لسنة ٢٠٠٤ ليتضمن موضوع الحوكمة بشكل عام ولجان التدقيق بشكل خاص، لاسيما ما يتصل بكيفية تشكيلها،وتحديد مهامها

،وصلاحياتها وآليات عملها وتنظيم علاقتها مع المدقق الخارجي لتدعيم جودة أداء عملية التدقيق من خلال المحافظة على إستقلاليته وتحديد الإعتبارات التي يتم مراعاتها في إختياره لزيادة ثقة أصحاب المصالح في الشركة بآليات تعيينه وعزله وتجديد تعيينه،وتحديد أتعابه ومد خط إتصال مباشر بينه وبين مجلس الإدارة .

**٣)** ضرورة قيام مكاتب وشركات التدقيق بتقدير المستوى المقبول لخطر الإرتباط بناءً على مؤشرات وعوامل تتعلق بكل مكون من مكونات خطر الإرتباط وأن يتم رفض العملاء الذين يتجاوزن المستوى المقدر المحدد والمقبول من قبل مكتب التدقيق .

**المصادر**

**(١)** الشامي،حاتم عبد الوهاب، "**اثر لجان المراجعة على جودة المعلومات بالتقارير المالية(من وجهة نظر مستخدمي المعلومات) بهدف تعظيم منفعة واستخدام المعلومات:دراسة ميدانية** " ،رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ،كلية التجارة ،جامعة عين شمس ،مصر ،٢٠٠٦

**(٢)** متولي ،سامي وهبه، "**لجنة المراجعة ودورها في زيادة فاعلية عمل المراجعين ودعم استقلالهم** " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،كلية التجارة ،جامعة عين شمس،العدد الثاني ١٩٩٢

**(٣)** المؤمني، محمد عبد الله،" **تقييم مدى التزام الشركات اردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق واليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات: دراسة ميدانية**" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، دمشق،مجلد(٢٦)، العدد الاول،٢٠١٠ :٢٣٧-٢٧٣

**(1)**Arens، Alvin A. ، Randal J. Elder، and Mark S.،Beasley ، 2006 " **Auditng and** Assurance Services :An Integrated Approach" ،11th ed، Prentice Hall

**(2)** Blay، Allen D.، 2005، **" Independence Threats، Litigation Risk، And The Auditors Decision Process"**، Contemporary Accounting Research ،Vol. 22، No. 4، (June)، : 1-22

**(3)** Cadbury Committee ، **" The Committee on the Financial Aspects Corporate Governance : Report of the Financial Aspects of Corporate Governance "** ، Gee Publications ، London ، 1992 .

**(4)** Carpenter، Tina D.، 2007، **" Audit Team Brainstorming ، Fraud Risk Identification ، And Fraud Risk Assessment: Implication Of Sas No. 99"**، The Accounting Review ، Vol. 82، No. 5 ; 1119-1140

**(5)** Cohen، Jeffrey ،**" The Corporate Governance Mosaic And Financial Reporting Quality"** Journal of Accounting Literature ،2004 ،pp.87

**(6)** Colbert، Jane L.، Micbael S. Lueblfing، And C. Wayne Alderman، **"Engagement Risk**"، The CPA Journal ، (March)،pp 54-56،1996

**(7)** Johnstone، Karla M.، And Jean C. Bedard، ،**" Risk Evalutation And Risk Adaptation In client Acceptance Decisions**"، Available Online Http://Www.Bus.Wisc.Edu، July،2001

**(8)** Odendaal، Elza، 2002،**" Audit-Pick And Choose Your Clients"** Journal Of Accountancy، July: 1-7

**(9)** Verschoor ، C. C. ، **" Bench Marking the Audit Committee "** ، Journal of Accountancy ، Sep. ، 1993

**(10)** Walo، Judith، C. 1995، **"The Effects Of Client Characteristics On Audit Scope"** Auditing: A Journal Of Practice&Theary،Vol.14 .No1 ،Spring:115-124